

PROVISIONAL

الجمعية العامة

A/44/PV.23
24 October 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥٠٠

(زمبابوي)	السيد مودينجي (نائب الرئيس)	<u>الرئيس</u> :
(النرويج)	السيد فرالسن (نائب الرئيس)	شم :
(نيجيريا)	السيد غاربا (الرئيس)	شم :

- المناقشة العامة [٩] (تابع)القى الكلمة كل من :

السيد ميرانو كالديرا (نيكاراغوا)
السيد العطية (قطر)
السيد غياو (مياممار)
السيد موسى (بليز)

- قضية فلسطين [٣٩] : مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمهيدات فينبغي لا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بقيادة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza Department of Conference Services ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لفياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مودينيغي (زمبابوي) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ميرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السفير غاربا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين . كما أود أن أعبر عن تقديرنا للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويبار ، على تفانيه وعمله المنتج بوصفه رئيساً لهذه المنظمة . وعلاوة على ذلك ، أغتنم هذه الفرصة لاعرب للسيد دانتي كابوتو عن تقديرنا للعمل الذي قام به رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

بالنسبة للبلد مثل نيكاراغوا - التي هوجمت وأُفتقرت واستنزفت دماؤها بفعل قرابة عقد من الحرب غير القانونية والظالمية والأخلاقية - من الم悲哀 أن نسمع أصوات السلم والديمقراطية والإنفراج . فلنأمل أن تترجم هذه الدلائل المشجعة عمما قريب إلى حقيقة - حقيقة يكون فيها السلم ، كما يجب أن يكون عليه ، مرادفاً لاحترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية ولللتزام الصارم بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والشعوب .

ان شعباً كثبي الذي دافع عن كرامته بشرف وشجاعة وحول مفاهيم تقرير المصير والسيادة التي كانت مفاهيم نظرية حتى الآن إلى حقيقة ، له كل الحق في أن يتوقع عالماً أفضل للجميع . ان لنا كل الحق في أن نحلم وأن نؤمن بأن أحلامنا يمكن أن تتحقق ؛ ولنا كل الحق في أن نؤمن وأن نشعر بأن هناك حلماً في جذور كل امكانية ، وخيالاً في منشأ كل حقيقة .

وكما أن الم ráعات الاقليمية يمكن أن تحمل بذرة مرجعية ، بذرة مواجهة عالمية جديدة ونهائية ، فإن كل صراع من هذه الم ráعات - بصرف النظر عن أسبابها ونواتها - تحتوي عناصر ومواد كلية كافية لأن ترى الكل في أي جزء من أجزائها . إن عصرنا واتجاهاته وتعبيراته الرئيسية تدلل على أن مركز العالم يمكن أن يكون في أي مكان . وإذا كان هذا هو الحال في حالة تجربة الحرب المؤلمة ، فإنه يصدق بالمثل على التعبيرات الأخرى ، كالثقافة والفنون والفلسفة والادب - وكلها تزدهر اليوم في أماكن كانت حتى الان تعتبر نائية - وكلها قد اكتسبت قيمة عالمية لا يمكن إنكارها . ويبدو - وهنا ، حتما ، يذكر التاريخ هيغيل وفيئومينولوجيا الروح أن الكليات لا تتحقق إلا بالجزئيات .

ومن هذا المنطلق يصبح العالم لا مركزيا ، والوحدة - أي التعبير التام عن أسم قيم الروح وأرفع الخصال الإنسانية - لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق تنسيق ومواءمة الربط بين كل جزء مكون من أجزائه .

ان وسائل الإعلام الجماهيرية قد جعلت العالم مكاناً أصفر ، وجعلت الكون أقرب إلى القرية الصغيرة والقرية المفيرة أقرب إلى العالم على اتساعه . ومهما يُقدّم مكان حدوث التطورات ، فإنها جميعاً تصبح جزءاً من قريتنا . وفي الوقت ذاته ، ما من شيء يحدث على أرضنا إلا ويؤثر على المجتمع العالمي بأسره . والأمم المتحدة هي نقطة تركيز هذا الجزر والمد من الأحداث الإنسانية . وهذا هو السبب في أنها على هذا القدر من الأهمية الاستثنائية ، في هذا الجهد الرامي إلى تنسيق الحياة السياسية لعمرنا والإفصاح عنها على نحو متناغم .

وإذا لم تكن هناك حاجة للتدليل على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لانه غني عن البيان ، فإن جدواها أو بالآخر ضرورتها باتت حتمية في هذا العالم المعاصر الذي يتحرك بسرعة مذهلة ، والذي تجتمع فيه الثورة التكنولوجية مع مسارات إنهاء الامتناع وحروب التحرر الوطني ؛ عالم يبدو من البوادر الحالية انه تدعى مرحلة المواجهة وبدأ يتوجه الى التماييز وربما الى التعاون .

لقد قيل الكثير من فوق هذا المثير وعلى لسان عدد من اعظم زعماء العالم عن تخفيف التوتر ، وعن الحوار بين الدولتين العظميين ، وعن اقتراحات نزع السلاح ، وعن البدء في حل بعض الصراعات الاقليمية ، وعن احتمال بزوغ عالم متعدد الاقطاب .
ونحن بالطبع نرحب بإعادة تشكيل العلاقات الدولية . ولكننا نرى من ناحية أخرى ان الانفراج السياسي لابد ان يقترن بالتعاون الاقتصادي ، وإلا فبأن التناقض بين الشمال والجنوب سينفجر عاجلاً أو آجلاً في شكل صراعات لا تختلف عن الصراعات الحالية او ربما تأخذ أشكالاً مفاجئة .

ولا بد أيضاً من ادراك ان التعاون الدولي ضرورة موضوعية ، ولا يجوز النظر اليه على أنه من قبيل الصدقة أو العطف . فالتنمية الكوكبية المشتركة مسألة حتمية لبقاء البشرية . ولم يعد من الممكن ان تتخطى التنمية الأمم الفقيرة او ان تكون على حسابها . فالسلم لن يعيش أبداً الى جانب البؤم والظلم والاستفال .

إن المعذبين في الأرض ، كما أسماه فرانز فانرون عن حق ، يسكنون كوكبنا أيضاً . وهم يعيشون ويقطدون ، وهم أصحاب ماضٍ غني بتاريخه وثقافته وقيمة ، ولهم كل الحق في مستقبل لائق بكرامة الإنسان .

ونحن نرحب بمناخ الحوار والتفاهم الجديد ، وتعلق عليه الآمال . ولكن لا يفوتنا أن نحذر من الفجوات والثغرات التي قد لا يكون حجمها كبيراً لكن أثرها السلبي كبير .

وتعتقد ان الوقت قد حان لتأخذ في الحسبان جميع جوانب عالمها المعاصر المركب ، فنحن نخطئ إن لم نفعل ذلك ، ونخطئ أيضا اذا فسرنا الانفراج الحالى والنهضة المحتملة للحرب الباردة بأنهما نهاية لجميع التناقضات بل ونهاية للتاريخ ذاته .

إن توافق الآراء لا يعني تكريس ايديولوجية بعينها ، بل يعني التعايش بين أشكال مختلفة من الفكر والنظم السياسية . والعالمية ليست هي التجانس ، إنها وحدة في إطار التنوع . أما من يتغزلون ويعملون نهاية الايديولوجيات فهم ليسوا محايدين على الاطلاق ، لأنهم في الحقيقة يرددون لا يديولوجيتهم الخاصة بطريقة خفية . ومن يحاولون ضمنا أو صراحة تصوير التغيرات الجارية حاليا في العالم المعاصر ، ومسار الانفراج الجديد ، بأنها تكريس عالمي للاقتصادات الرأسمالية والليبرالية الصيامية ، يرتكبون خطأ فكريأ أساسيا يمكن أن يؤدي في المدى القصير إلى ممارسات سياسية ضارة . والأفضل من ذلك أن تفهم الأشياء على حقيقتها بموضوعية ودون مغالاة . وينبغي استخدام البراغماتية والتسامح لكي تقبل الاختلافات وأن تتعمد على التعايش معها .

وفي تقديرنا انه لا بد من فهم تلك المنطلقات الفلسفية والسياسية وقبولها ، حتى يكون هناك أمل في انتهاء الحرب الباردة والصراعات الاقليمية ، وايجاد فرصة لبدء عهد جديد من السلم والتنمية والتعاون في عالم لا يعد اختلاف الآراء أمرا حتميا فحسب بل يرى في هذا الاختلاف أيضا حافزا على تعزيز التفاهم والتضامن والعدالة بين جميع شعوب الأرض .

إن نيكاراغوا ، وهي بلد لا يزيد سكانه عن 2,5 مليون نسمة ويقع في قلب أمريكا الوسطى ، شهدته حرب عدوان دامت زهاء عقد من الزمان وراح ضحيتها قرابة ٦٠ ألفا .

وقد تعرض بلدي هذا للاحتلال الاجنبي المسلح ثلاث مرات في هذا القرن ، ومرة في القرن الماضي . وقامت فيه ثورة كان جوهرها ودافعها ، قبل كل شيء ، استعادة هويتنا الوطنية واعادة بناء امتنا . وفي ظل هذه الخلفية ، ولأن نيكاراغوا جزء من منطقة

أمريكا الوسطى - التي كانت مسرحاً لاشد أنواع الصراعات التي شهدتها عصمنا - من الطبيعي أن تكون مهتمين بأن يفسر التاريخ بدقة ونراة ، حتى في الأمور التي يبدو أنها ليست من شأن البلدان المفيرة ، والتي ظلت بشكل تقليدي حكراً على الدول العظمى . وهذا ما يجعلنا نطالب بحثنا في المشاركة ، من منظور ظروفنا الخامسة ، باعتبارنا عناصر مؤثرة في التاريخ المعاصر ومستفيدة به .

ونحن نؤمن بأن يلوغ الديمقراطية الكاملة ما زال هو أهم الأسس التي يقوم عليها عالم أكثر عدلاً وانسانية . ونؤمن أيضاً بأن الديمقراطية هي أفضل نظام للتعاون الانساني وأفضل أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي . إننا نؤمن بالديمقراطية بمعناها القانوني وال رسمي ، نؤمن بالديمقراطية التباعية القائمة على حق الاقتراع العام ، وعلى حكم القانون ، وعلى الفصل بين السلطات . ولتكننا نعرف أيضاً أن الديمقراطية المقصورة على الهياكل المعيارية وال المؤسسية ليست سوى ديمقراطية جزئية ونسبة .

وهذا يجعل من الضروري بلوحة مفهوم وممارسة الديمقراطية القائمة على المشاركة ، والتي يتمتع فيها جميع أعضاء المجتمع - لا الطبقات المتميزة وحدها - بما لهذا المجتمع من قيم مادية وروحية .

وفضلاً عن ذلك ، وإذا وضعنا في اعتبارنا تكافل العالم الذي نعيش فيه ، لا يمكن تحقيق الديمقراطية الكاملة في بلد ما إلا إذا كانت أيضاً أمراً واقعاً في نظام العلاقات الدولية . وحتى تكون هذه الديمقراطية الكاملة شيئاً ممكناً ، لا بد من تبذل استخدام القوة في معاملة الآخرين ، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير والسيادة ، والتقييد بمعايير القانون الدولي ، واطاعة أحكام محكمة العدل الدولية وبذلك يمكن أن تحسم الصراعات بالطرق السلمية ، وأن يسود السلم والتوازن في العالم أجمع .

إلا أن النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية يلحق الفرق بالديمقراطية ، بسبب معدلات التبادل التجاري المجنحة ، والأسعار الزهيدة التي تحددها الأسواق العالمية للسلع التي تنتجهما الأمم الفقيرة ، وأشكال الحظر التجاري وغيره من التدابير الاقتصادية القسرية التي تستخدم كأدوات للفحص السياسي .

وأنه لوما يتنافى مع النزاهة والشرف أن ينصب أحد نفسه قاضيا يحكم على أخطاء الآخرين ، بينما يستغل الفقراء في التجارة الدولية ، وبينما تقضى العلاقات الاقتصادية والديون الخارجية وأسعار الفائدة الربوية على فرقة شعوبنا في البقاء وتحرمها من حاضرها مستقبلها . ولن يتخلل كفاحنا من أجل الديمقراطية بالنجاح إلى أن يوجد نظام أخلاقي في العالم .

وبالنسبة لنا ، فإن الديمقراطية هي حقوق الإنسان ، سواء منها الفردية أو الجماعية : إنها فكرة وتطبيق يجب أن تتحقق فيهما وتتحقق بهما كرامة كل إنسان وكل شعب . وهذا يسيران بالضرورة جنبًا إلى جنب ، ولا يمكن أن تتصور امكانية حقيقة لبقاء أحدهما دون الأخرى ، تاهيئ عن أن تكون أحدهما ضد الأخرى . كما أنها لا تقبل أن تستخدم أحدهما ذريعة لتجحب الأخرى ، لأنه ليس هناك مبرر لأي دولة ، مهما كانت قوية ، لتهين الإنسان ماديًا أو أدبيًا ، أو لا تحترم كرامته وسلامته . كما أنه لا يمكن أن تستخدم الديمقراطية مبررًا لمحاجمة شعب وانتهاك مياداته وحقه في تقرير المصير . وليس هناك أي مبرر للمضاربة بالفقر والمتاجرة في الضروريات باسم السوق الحرة . إننا لا نؤمن بالحرية القائمة على قهر الآخرين واستغلالهم . ولا تقبل حرية الذب الذي توكل إليه إدارة المرعى .

لقد اقترحت نيكاراغوا أن يعهد للوكالات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بمسؤولية التتحقق من مراعاة حقوق الإنسان في كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى . ونعتقد أن هذا النهج أكثر ملاءمة من أي إجراء للمراقبة الذاتية .

ولازال أمريكا الوسطى تشهد أخطر أزمة في تاريخها . وأزمة أمريكا الوسطى ، التي بدأت تتتشكل منذ عقود عديدة ، تتمتد جذورها إلى الفقر والتخلف والاستغلال ، والى كون شعوبها – مثل شعوب مناطق أخرى – وضعت على هامش التاريخ . وقد حدد مصير المنطقة لسنوات عديدة ، دورها كمورد للمواد الخام في ظل الاستغلال والفساد المدقع ، وكمزارة للموز ، وكمنطقة لمصالح استراتيجية وجغرافية . وأصبح الحكم المحليون ، ومعهم العسكريون – الذين يفكرون ويعملون كمحتلين لا كمدافعين عن السيادة – أدوات

في خدمة استغلال خارجي لا يرحم . ورغم أن لكل بلد في المنطقة ظروفه الخاصة ، فإن الأمل والأسار والسمات العامة واحدة . لقد كانت الدكتاتوريات العسكرية العنيفة والوحشية ، على امتداد عقود هي النظام السياسي المسيطر في جميع بلدان المنطقة تقريبا . وكلنا نعرف أكثر المراحل تفجرا في تاريخنا ، لانه من المؤسف ان المشاكل لا تعرف إلا وقت تفجرها .

ولم تكن الأزمة في أمريكا الوسطى أزمة سياسية وعسكرية فقط : وإنما كانت ولا تزال أزمة اقتصادية اجتماعية أيضا . ولهذا يتبيّن أن يكون الحل عالمياً ولا يقتصر على الهيئات السياسية ، لأنها – وإن كانت هامة تماماً ولا يمكن الاستغناء عنها – غير قادرة على التعامل مع المشكلة في مجموعها . وهذا الاستنتاج يتفق تماماً مع التحليل الشامل للحالة العالمية الذي أوردناه من قبل . ولذا يتبيّن تقديم كل عنون ضروري ، جنبا إلى جنب مع تنفيذ الاتفاques السياسية وتطويরها ، لحل المشاكل الاقتصادية الخطيرة والمشاكل الاجتماعية التي قد تكون أكثر خطورة . ويجب توفير المساعدة الاقتصادية لأمريكا الوسطى فورا ، دون انتظار لحل المشكلة السياسية حلاً نهائيا . وكل الجانبيين ، السياسي والاقتصادي ، يتصل كل منها بالآخر اتصالاً وثيقاً ومنطقياً ، ولذلك يجب معالجتها معا في البحث عن الحل الضروري .

وعلى المستوى السياسي ، كان التقدم الذي أحرزناه بالغ الأهمية ، وهو يرمي إلى التفاوض واقعي بإمكان تسوية النزاع في المستقبل غير البعيد . وكان إسهام بلدان أمريكا اللاتينية عن طريق مجموعة كونتادورا وفريق الدعم بالغ الأهمية . وكان عمل بلدان أمريكا الوسطى حاسما في اجتماعات إسكويسيولا ، وبشكل خاص في مؤتمر القمة الآخرين الذين عقد أحدهما في كوماستا ديل سول في السلفادور والآخر في تيلا في هندوراس . ولا شك في أن الالتزام الذي أعربت عنه بلدان أمريكا الوسطى الخمسة بوضع عملياتها الانتخابية تحت إشراف مراقبين من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، والاتفاques الخامسة بتسريح القوات المناهضة للثورة – الذي يتبيّن أن يتم بحلول ٥ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام على أكثر تقدير ، وفقاً للجدول الزمني

المتفق عليه - وبيان يعاد وزع هذه القوات وعودتها إلى أوطانها ، والالتزام كل دولة بعدم استخدام أراضيها في الهجوم على بلدان أخرى ، هذه كلها تشكل دون شك النقاط الرئيسية للاتفاقات السياسية التي توصل إليها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة ، كما أنها النقاط الرئيسية لعملية السلام الشاملة في المنطقة .

وقد دعت نيكاراغوا - امثلاً لهذه الاتفاques - الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية إلى تعيين لجنتين للتحقق من العملية الانتخابية الشاملة في نيكاراغوا المقرر انتهاءًها يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وتقوم كلتا اللجنتين بعملها في نيكاراغوا منذ بعشر الوقت . وبالإضافة إلى هذا ، دعت بلادي مراقبين من البرلمان الأوروبي ، كما دعت جيمي كارتر الرئيس السابق للولايات المتحدة ورأؤول الغوتين الرئيس السابق للأرجنتين . وتأمل أن تدعو بلدان أمريكا الوسطى الأخرى - امثلاً للاتفاques - الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لمراقبة عملياتها الانتخابية .

وكما قالت حكومة بلادي ، فإن شفافية واتساع نطاق العملية الانتخابية الجارية حالياً في نيكاراغوا يعززان الديمقراطية في البلاد ويسمحان في استقرار المنطقة . ويجب على جميع البلدان أن تحترم الطابع السيادي لهذه العملية ، وأن تتخلص عن أي سياسة للتدخل في العملية الانتخابية أو التأثير فيها . وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم على الغور التأييد اللازم للجهاد الاقتصادي الذي تتطلب هذه الممارسة الديمقراطية .

وبالاضافة الى بعثة الامم المتحدة لمراقبة الانتخابات التي تعمل الان في نيكاراغوا ، تشارك الامم المتحدة في عملية السلم في امريكا الوسطى عن طريق مراقبين الامم المتحدة في امريكا الوسطى الذين عهد اليهم بمهمة التتحقق من ان القوات غير النظامية لا تقوم بعمليات عبر الحدود ، وأن اراضي بلدان امريكا الوسطى لا تستخد لشن هجمات على الامم الاخرى . وهناك أيضا اللجنة الدولية للدعم والتحقق ، ومهامها تسریع المتأمرين للثورة والاشراف على اعادتهم الى اوطانهم واعادة توطينهم .

إن اشتراك اسبانيا وجمهورية المانيا الاتحادية وكندا واحدى دول امريكا اللاتينية في عمل هيئة مراقبين الامم المتحدة في امريكا الوسطى سيكون ضمانا اضافيا للامتثال للأحكام المتعلقة بها في اتفاقات السلم .

وقد ورد في الاعلان الذي أصدرته حكومة نيكاراغوا بمناسبة زيارة السيد ادوارد شيفاردنازه وزير خارجية الاتحاد السوفييات :

"إن اتفاقي اسكيبولار الثاني وتيلا هما الاطار والمنهج لحل المشكلات السياسية والعسكرية والامنية التي تواجه المنطقة ."

"وإن ايجاد حل عاجل للمشكلات الامنية القائمة بين دول امريكا الوسطى - المتمثلة في استخدام الاراضي وتأييد الجماعات غير النظامية - سيشهد الطريق للاتفاق على مواعيد محددة للتوصل الى توازن معقول للقوى ."

"وتحقيقا لهذا الهدف تقترح حكومة نيكاراغوا صياغة اتفاق بين حكومات امريكا الوسطى لايجاد توازن معقول للقوى في المنطقة ، تعين فيه مواعيد محددة ."

"ويتبين لفريق الامم المتحدة في امريكا الوسطى ، الذي عهد اليه بمراقبة عدم استخدام الاراضي والتتأكد من عدم تقديم الدعم الى المجموعات غير النظامية ، الا يكتفى بمراقبة الحالة بل ان يسهم ايضا بطريقة ملحوظة في التمجيل بإيجاد حلول للمشكلات المحددة المتعلقة باستخدام الاراضي و بتقديم الدعم للمجموعات غير النظامية ."

"ويتبين لجميع البلدان أن تدعم الالتزام بالمواعيد المحددة التي وافق عليها رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة في اتفاق تيلا .

"ويجب وقف الاشكال الحالية للمعونة الانسانية المزعومة التي تقدم إلى الكونترا لأنها تعتبر دعما تنظيميا لهم وتؤدي إلى اطالة أمد الصراع .

"ويتبين للجنة الدولية للدعم والتحقق أن تشئ على الفور آلية لادارة هذه الصناديق من أجل اتمام مهمة التسريح والاعادة إلى الوطن" .

إن هذه الاتفاقيات يجب الالتزام بها التزاما دقيقا ، لأنها تعبر عن إرادة الرؤساء الخمس لدول أمريكا الوسطى ، وتحمل في طياتها الامكانية الحقة لعودة السلم إلى أراضي أمريكا الوسطى .

أما فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية الأخرى فإن نيكاراغوا تؤيد بقوة مبادئ الاستقلال والسيادة وتقرير المصير .

فتحن تؤيد عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ونؤيد أيضا حق الشعب الفلسطيني في أن يقيم دولته على أرضه ، ونجني انتفاضته الشجاعة .

وفيما يتعلق بناميبيا فإننا نؤيد التقدم الذي أحرز في تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) باشتراك الأمم المتحدة في الإشراف على الانتخابات ، ونؤيد في نفس الوقت ذلك القرار تأييدا كاملا لأن تطبيقه الكامل في شكله الأصلي والنهائي يمكن أن يؤدي إلى وقف الأعمال غير النظامية الجارية حاليا والتي يمكن أن يؤدي استمرارها إلى حرمان الشعب الناميبي من ممارسة تقرير المصير وممارسة حقوقه السيادية بالكامل .

إننا نؤيد الرغبة العميقه لشعب وحكومة قبرص في الوحدة الوطنية ونؤكد مجددا تأييدنا لاستقلال هذا البلد وسيادته وسلامته الإقليمية .

ونحن نؤيد اجراء مفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو لتنظيم الاستفتاء بشأن الصحراء الغربية وتشبيط عملية انتهاء الاستعمار .

ويساورنا القلق لأن الصراع بين ايران والعراق لم يحسم بعد بطريقة نهائية .

ونناشد الطرفين أن يتوصلا الى حل سريع ودائم وشامل تحت اشراف الامين العام ومع الامتثال الكامل لقرار مجلس الامن رقم ٥٩٦ (١٩٨٧) .

اما بالنسبة لافغانستان فإننا نؤيد حق الشعب الافغاني في تقرير المصير ، ونعتقد انه لا بد من تعزيز دور مجلس الامن في تطبيق اتفاقيات جنيف .

ونحن نؤيد ايضا اعادة توحيد الشعب الكوري .

وفيما يتعلق بليبيا فإننا نعرب عن تاييدنا للقرار الذي اتخد في الاجتماع الامتنائي للقمة العربية الذي عقد في الدار البيضاء في أيار/مايو الماضي ، كما نؤيد الجهد الذي تبذلها اللجنة العربية الثلاثية لاداء المهمة التي كلفت بها .

اننا نؤيد تاييدها كاملا قوات حفظ السلام في انجولا ، ونأمل ان يتم التوصل الى تسوية عاجلة لهذا الصراع . ونؤيد بالمثل جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام في كمبوديا .

كذلك فإننا نؤيد تاييدها كاملا المفاوضات الجارية بين جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وحكومة السلفادور ، وقد ذكرت حكومة نيكاراغوا مؤخرا اننا :

«ندرك الاهمية التي تعلقها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وحكومة السلفادور على مشاركة الاحزاب والقوى الاجتماعية في السلفادور في الحوار والمفاوضات التي تدور حاليا في اطار اتفاقيات تيلا التي وقعتها رؤساء أمريكا الوسطى» .

كما اعلنت حكومة نيكاراغوا اننا :

«نؤيد حق شعب بنما في المطالبة بالامتثال للمواعيد المتفق عليها في معاهدات توريفو - كارتر ونؤيد نيكاراغوا حق شعب بنما في عدم التدخل في شؤونه الداخلية وفي التوصل الى حل سلمي للصراع عن طريق المفاوضات» .

وإذا كان القانون قد استخدم تاريخيا كاداة لاضفاء الشرعية على السلطة ، فمن المهم أن ندرك أنه كان أكثر من ذلك أيضا ، فهو عنصر الرابط بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي . وإذا كانت القوانين توضع لاضفاء الشرعية على العلاقات السياسية والاقتصادية السائدة ، فإنها تصبح بعد ذلك تعبيرا عن توافق الرأي بين أفراد المجتمع . ذلك هو مصير القانون وتلك هي المهمة .

وقد حدث نفي الشيء بالنسبة للقانون الدولي . فإذا كان صحينا أنه ينشأ تعبيرا عن مجموعة معينة من العلاقات الدولية فإن التغيرات التي تمر بها هذه العلاقات تتبعها في القانون الدولي عن طريق تطويره وتقديمه ، حتى يكون شأننا أكبر للسلم والاستقرار في العالم .

ومن حسن الظالع أن الوقت قد حان فيما يبدو لكي يفسح الاعتماد على القوة التي كان يحدد العلاقات الدولية في الماضي ، الطريق لسياسات نزع السلاح وللعمل المنمق . فقد أصبح القانون الدولي والمفاوضات المباشرة بين الأطراف أداتين ممتازتين لإقامة علاقات السلم والوثام بين الأمم .

وكما أن تاريخ المجتمعات الوطنية يبيّن أن تنظيم المجتمع والدولة يقوم على الأسس الرشيد للعقد الاجتماعي أو الميثاق الاجتماعي ، فإن تاريخ المجتمع الدولي يبيّن أن وجود قواعد وتقالييد مائدة يترتب عليه وجود مثل هذا العقد . بيد أن التاريخ يعلمنا أن القانون ، سواء كان وطنيا أو دوليا ، يظهر في البداية كنتيجة لتفوق قوى معينة يؤدي إلى قيام هيكل من السيطرة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . أما العقد الاجتماعي فيأتي في مرحلة لاحقة .

وتعتقد أنه فيما يتعلق بالقانون الدولي أن الوقت الحاضر هو وقت توافق الآراء ، هو وقت قيام العقد بشكل ضمني ، وهو الوقت الذي تسعى فيه جميعا - وأولاً قبل الجميع الدول الأكثر قوة - للوصول إلى طرق للتفاهم ، وإلى نقاط للتوازن والاستقرار ، وإلى حد أدنى من الأرضية المشتركة .

ومن هذا المنظور وبهذه الروح عرضت نيكاراغوا ، بالاشتراك مع ١٤ بلدا آخر على مؤتمر وزراء الخارجية المعقود في تيقوسما في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ مشروع قرار وافق عليه بالإجماع يدعو إلى عقد مؤتمر استثنائي لوزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز ، بهدف إعلان العقد الأخير من هذا القرن ومن هذه الألف سنة عقدا للسلم والقانون الدولي .

وقد عقد المؤتمر في لاهي ، حيث توجد محكمة العدل الدولية ، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ حزيران/يونيه من هذا العام . وقد طلب إعلان لاهي ، بالإضافة إلى إعلان عقد القانون الدولي باسم بلدان حركة عدم الانحياز من الأمم المتحدة أن تعتمد في جمعيتها العامة نفي القرار بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

ومؤخرا في اجتماع قمة بلغراد المعقود في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ، صدق رؤساء بلدان حركة عدم الانحياز على بيان لاهي الوزاري وطلبوا من الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعلن العقد القائم عقدا للسلم والقانون الدولي . وفي هذا الصدد ، فإن حركة بلدان عدم الانحياز مستعرض قريبا على الجمعية العامة في دورتها الحالية مشروع قرار للنظر فيه من أجل إعلان هذا العقد .

ويجدونا الأمل أن يكون قد اقترب عهد من السلم والوثام بين الدول . ونأمل أن يفتح ما في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال مكانه أمام التعقل والسلوك القويم . بيد أن السلم والتنمية لن يتحقق إلا إذا حلّت على أصاف عالمي مشكلة المديونية الخارجية عن طريق إعادة هيكلة النظام الذي أدى أصلا إلى تشوئها . أما الحلول النثانية فحلول جزئية وخالية لأنها لا تعالج السبب الأساسي للازمة .

ونحن نعلم أن السلم لن يتحقق بدون التنمية ، وإنما إذا تحقق الاحترام الكامل لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . فالسلم والديمقراطية والتنمية عناصر للتعايش الاجتماعي متكاملة ولا يمكن الفصل بينها .

ولابد من وقف ما ينزل بالبيئة من دمار . ويشمل ذلك إعادة النظر في سياسات الانتاج الصناعي العشوائية غير الحكيمه . ان نباتات الكوكب وحيواناته في سبيلها إلى الموت ؛ والتلوث يجعل الهواء غير قابل للتنفس في بعض أنحاء العالم ، ويبعد انه لا منتج من حدوث كارثة متاخية .

وفيه يتعلق بمشاكل البيئة في أمريكا الوسطى ، ترتب على اهتمام نيكاراغوا وسائر بلدان المنطقة بهذا الموضوع ، انشاء لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية ، التي عقدت اجتماعها الأول منذ بضعة أيام فقط .

ونجد من الملائم ان نذكر هنا انه لا ينبغي النظر في ظاهرة الاتجار بالمخدرات من زاوية الانتاج وحده بل لا بد من النظر اليها من جميع الجوانب بحيث تشمل الانتاج والتوزيع والاستهلاك ووسائل التمويل .

لقد باتت المخدرات مشكلة عالمية عندما دخلت مجال التعامل في السوق وأصبحت محل مضاربة مالية . لذلك لا ينبغي ان نغفل ان مشكلة المخدرات جزء من الحالة الهيكلية للعلاقات بين البلدان الفقيرة والبلدان المتقدمة النمو ، وهي الحالة التي تناولناها بافاضة في البيان . ولنفي السبب ينبغي الاهتمام بمشكلة استهلاك المخدرات وتوزيعها في البلدان المتقدمة النمو ، الى جانب الاهتمام بمسألة انتاجها في البلدان الفقيرة . ولا يجوز ان ننسى مطلقا انه متكون هناك مخدرات تباع مادام هناك طلب عليها .

وقد عرضت نيكاراغوا مشروع اتفاق في هذا الصدد على حكومات أمريكا الوسطى لكي تنظر فيه ، يتضمن اقتراحات بشأن آليات وتدابير لمكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة أمريكا الوسطى . كذلك وقعت نيكاراغوا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ على معاهدة فيينا بشأن هذا الموضوع ، وبدأت في مانعها بالفعل العملية التشريعية التي ستؤدي إلى التصديق عليها في أقرب وقت ممكن .

بعد أن كنت قد انتهيت من إعداد هذا البيان ، الذي استبعطت منه اي اشارة إلى مسؤوليات بلدان معينة ، رغم وجودها ، استمعنا للائد إلى أصوات نشاز من بعض

جيراتنا في أمريكا الوسطى . كان في مقدمتها شخص يدعى أنه غوق الخير والشر ، تكلم بعزم وظهر بمظهر المتحدث العالمي باسم الديمقراطية ومحامي ومرشد الجنس البشري بأسره .

ومثل هذه المواقف لا تعزز مناخ الاتفاق العام الذي يبدو مائدا حاليا في أمريكا الوسطى . وللأسف فإن أولئك الذين يعظون روما والعالم ينسون ما يوجد في بلدهم وفي أماكن أخرى بالمنطقة من مشاكل خطيرة تتعلق بالاتجار بالمخدرات وانتهاك حقوق الإنسان . ونرجو أن تتغلب الدول الشقيقة في المنطقة على هذه الحالات الخطيرة في أقرب وقت ممكن حتى تصبح الديمقراطية حقيقة لا خرافة .

ان التعاون السياسي وتخفيض حدة التوتر وإنهاء الحرب الباردة خطوات ذات أهمية قصوى من أجل مستقبل البشرية ؛ ولكنها ليست كافية ؛ بل هي مجرد خطوات أولى . لذلك من الضروري الاستفادة الكاملة من التعقل الذي يبدو مائدا في الوقت الحالي في التصدي لجميع المشاكل السياسية والاجتماعية والإيكولوجية بطريقة فعالة ، وباعتبارها مشاكل تهم البشرية في مجموعها - هذه البشرية التي يجمعها رغم اختلافاتها مصلحة أساسية مشتركة هي الحاجة للعيش بكرامة وفي حرية . وحتى يحدث هذا ، ينبغي أن يصبح التضامن والتعاون أساس الأخلاقية الجديدة في العلاقات بين الشعوب وبين جميع البشر . عندئذ فقط يمكن ، كما يقول شاعر نيكاراغوا العظيم روبين دارييو ، "الشم النہب الساطعة" أن تنير مستقبل ومصير البشرية جماء .

السيد العطية (قطر) : يطيب لي ان اتقدم بالتهنئة للسيد يوم غاربا

لانتخابه لرئاسة هذه الدورة ، إذ ان هذا الانتخاب يمثل تقديرنا لخبرته ولدور الهام
الذى تقوم به بلاده نيجيريا في المجتمع الدولى . وأعبر عن ثقتي التامة بأنه سيدير
اعمالنا على افضل وجه مما يساعد على معالجة القضايا الدولية الهامة المطروحة على
جدول أعمال هذه الدورة .

كما يطيب لي ان اعبر عن شكرنا لرئيس الدورة الماضية وزير خارجية الأرجنتين
السابق ، ونحن نشيد بالموضوعية التي أدار بها أعمال الدورة .

إننا نجتمع كل عام في هذا المحفل الدولي مستهدفين تأكيد إيماننا بمبدأ
وأهداف الأمم المتحدة . ومستعرضين القضايا والازمات التي تمر بعالمنا . فنتبادل
وجهات النظر وتغير عن مواقفنا من هذه القضايا ونتوصل إلى القرارات التي نعتقد
أنها تقود إلى معالجتها .

كل ذلك من أجل اقامة المجتمع الدولي الذي تهدف إليه جميعاً والذي ينعم
بالاستقرار ويسوده العدل والأمن والسلام .

ويسرني أن أنه بالتقدير القيم والشامل الذي قدمه السيد خافيير بيريز
هي كوبيلار الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة في العام المنصرم . ونؤكّد
ارتياحنا التام للتوجهات الجديدة التي بدأت تسود المجتمع الدولي ، وأبرزها الرغبة
في تعزيز دور الأمم المتحدة ومكانتها . وهذا اتجاه نحييه ويجب أن نعمل جميعاً على
تأكيده وترسيخه . ولقد أثبتت المنظمة الدولية - كما أشار السيد الأمين العام في
تقريره - جدارتها بالانطلاق بالدور المنوط بها . وأنثبتت قدرتها على المشاركة
الفعالة في المساهمة في معالجة العديد من القضايا من خلال جهود السلام في كل من
أفغانستان ، وايران والعراق ، وجنوب شرق آسيا ، وناميبيا ، وقبرص وغيرها من
القضايا التي تعنى جميعاً . وإننا إذ نعتبر عن تقديرنا لهذه الجهود ، فإننا
نعتقد أن مسؤوليات التقدم في معالجة هذه القضايا وغيرها مرهونة بسلوكنا جويعنا
كأعضاء في هذه المنظمة ، والتزامنا بحل المشاكل بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى
القوة وال التجاوب مع جهود الأمم المتحدة .

إن القضية الفلسطينية أبرز وأهم القضايا التي تشكل تحديا مستمرا للمجتمع الدولي ويندأ دائما من ينود الجمعية العامة منذ إنشاء الأمم المتحدة ، لذلك فال الأمم المتحدة تتتحمل تجاهها مسؤولية خاصة . وتشهد هذه القضية تطورين مستمررين وهامين لابد أن يوضع في الاعتبار لدى مناقشتنا لهذه القضية هذا العام ، وهما انتفاضة شعب فلسطين في الأراضي المحتلة ، واعلان دولته المستقلة .

إن الانتفاضة الفلسطينية هي ثورة تحرير ضد الاحتلال الصهيوني ضد مشاريعه الاستيطانية وانتهاكاته المستمرة لحرمة الأراضي المقدسة في فلسطين . ولم تمد هذه الانتفاضة غائبة عن أحد فهي مادة يومية للإعلام الدولي . وأصبحت الصورة واضحة لا تحتمل التشكيك أو التضليل . فهذا شعب يدافع عن كرامته ويسعى لتقرير مصيره وبناء دولته وهو يقدم في سبيل ذلك كل التضحيات . هذه الصورة المشرقة والمشرفة يقابلها وجه قبيح لممارسات اسرائيل الفاشمة والقائمة على البطش وقتل الأطفال والنساء والشيوخ ، واجلاء السكان وطردهم وتعذيبهم والزج بهم في السجون ، اضافة الى هدم المنازل ومصادرة الأراضي والمتلكات واقامة المستعمرات الاستيطانية .

أني باسم بلادي أحبي الانتفاضة المباركة على أرض فلسطين وأؤكد استمرار دعمها لها ، وندعو الهيئات والمنظمات الدولية الى تحمل مسؤولياتها بامتثاله الضمير العالمي لوقف محاولات الإبادة التي تمارسها سلطات الاحتلال لتفريغ فلسطين من أصحابها الشرعيين .

ولقد شهدنا في العام الماضي دليلا جديدا على الرغبة الفلسطينية في الحل العادل والشامل القائم على الشرعية الدولية ، وذلك في المبادرة الفلسطينية الجريئة التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني . ورغم التقدير العالمي الكبير لهذه المبادرة ، ومسارعة معظم دول العالم الى الاعتراف بالدولة الفلسطينية ، فإن اسرائيل استمرت في تعنتها ورفضها لكل المبادرات الخيرة ، يدفعها الى ذلك سياستها التوسيعية وفلسفتها العنصرية والتأييد المادي والسياسي والعسكري الذي تجده من أطراف ودول في هذا العالم .

إن الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية يعتبر تطوراً إيجابياً في الطريق الصحيح . ولكن الحوار ليس هدفاً في حد ذاته . إن المطلوب أن يقود هذا الحوار إلى موقف واضح وصريح نحو اقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره . إننا نعتقد أن المؤتمر الدولي الذي شارك فيه كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن هو السبيل المتاح لحل هذه القضية الهامة حلاً عادلاً وشاملاً .

إننا نشعر بارتياح عميق لوقف الحرب الإيرانية العراقية ، تلك الحرب المدمرة التي استنزفت امكانيات البلدين الجارين ، البشرية والمادية ، وعرقلت حركة التنمية والبناء في المنطقة ، وكانت تتعرض الأمان والسلام في العالم للخطر . ولكن ارتياحنا لا يكتمل حتى يتم التفاهم بين الطرفين على إنهاء حالة الحرب والاتفاق على آمن شابطة وواحة لسلام عادل و دائم ، لا يترك مجالاً للمغودة إلى استعمال السلاح مرة أخرى . ونرى أن التجاوب مع مساعي الأمين العام ، وتطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٦ (١٩٨٧) يشكلان ضماناً لتحقيق السلام المنشود .

وفيما يتعلق بالوضع المأمول في لبنان الشقيق ، فلقد مرّنا استثناف اللجنة الثلاثية العربية العليا لمهمتها ونشيد بالجهود التibilية التي تبذلها هذه اللجنة وبالخطوات الإيجابية التي قطعتها حتى الان .

وإننا نطالب كل الأطراف أن تستمر في تعاونها مع هذه اللجنة ، فهذا هو الضمان الوحيد لخروج لبنان من دوامة الاقتتال والوصول به إلى واحة الاستقرار والأمان بعد معانته الطويلة .

كما إننا نتطلع إلى ممثل الشعب اللبناني الشقيق المجتمعين في الطائف ، أملين أن يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق على وضع الآمن الصالحة لبناء لبنان المستقبل ، لبنان الحضارة والعطاء .

ولا يمكن لبلادي إلا أن تدين الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ومرتفعات الجولان السورية ، وتحيي المقاومة الشجاعة لهذا الاحتلال . ونحن ندعو المجتمع الدولي لأن يقوم بواجبه المنوط به ، والتمثل في ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذاتصلة والداعية إلى إنتهاء الاحتلال الإسرائيلي لهذه المناطق .

فيما يتعلق بأفغانستان فإن بلادي أيدت باستمرار حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره بنفسه وفي اختيار نظامه السياسي الذي يرتضيه دون تدخل خارجي ، وتدعوا كل الأطراف إلى تنفيذ اتفاقيات جنيف والى التجاوب مع الجهود الصادقة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الخصوص .

اما بالنسبة للقضية القبرصية فإن بلادي ترى أن التسوية العادلة والدائمة التي تحقق التعايش بين الطائفتين القبرصيتين ، وضمان استقلال الجزيرة وأمنها ، تتحقق من خلال التجاوب مع الجهود التي يبذلها الأمم المتحدة .

كذلك فإن بلادي تحبب المساعي التي يقوم بها قادة أمريكا الوسطى لمعالجة المشاكل التي تواجهها المنطقة عن طريق المفاوضات وبالوسائل السلمية ، بما يحقق الاستقرار لهذه المنطقة ويسكرس امكانياتها لتنميتها واستقرار شعوبها .

إن دولة قطر تعتير القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا هدفاً سامياً للإنسانية ، لما يمثله هذا النظام من تحدٍ لمشاعر الإنسان وقيمته ، ولم يشأق الأمم المتحدة وأهدافها . وإزالة هذا النظام تشكل مسؤولية رئيسية ملقة على عاتق منظمتنا وعلى المجتمع الدولي . وانتا لمعتقد ان الاجراءات المحدودة التي تتخذه سلطات بريتوريا للتعامل مع الرأي العام العالمي لا تعني إلا اطالة عمر هذا النظام وعرقلة الهدف النهائي المتمثل في القضاء على التفرقة العنصرية قضاء ميرما .

وإننا نرحب بالتطورات الإيجابية المتعلقة باستقلال ناميبيا ، ونأمل أن تزال كل العقبات التي تضمنها جنوب إفريقيا في وجه استقلال ناميبيا ، وأن تأخذ خطة الأمم المتحدة بهذا الخصوص طريقها إلى النجاح حتى يتحقق الاستقلال لهذا البلد ويعود لشعبه الأمن والاستقرار .

إن المجتمع الدولي يواجه تحديين كبيرين يضعان من بيته ويعرضان الإنجازات الحضارية لأذلة العواقب ؛ وهما ما تتعرض له البيئة من أخطار ، وانتشار المخدرات . ويتساوى في التعرض للخطر البلدان الصناعية الكبرى الأكثر تقدماً والبلدان النامية أو الأقل نموا ، مما يوجب التعاون بين الجميع لمواجهة مدين الخطرين مواجهة جدية . وأنه وإن كانت المسؤولية مشتركة إلا أن على البلدان الصناعية التزاماً أكبر يتناسب مع مسؤوليتها ومع ما يتتوفر لديها من امكانيات مالية وتكنولوجية لا تتوفّر لدى البلدان النامية .

وفي هذا المجال فإن بلادي تؤيد عقد المؤتمر الدولي المقترن المعنى بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ، وتأمل أن يتتيح هذا المؤتمر الفرصة لطرح الحلول الناجعة لحماية كوكبنا لصالح أجيالنا القادمة . كما ندعو إلى تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة داء المخدرات الذي يهدد كيان حضارتنا ويعرض إنجازاتها لخطر جسيم .

إننا نعبر عن ارتياحنا لما تحقق من تحسن في المناخ السياسي الدولي والانفراج في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وتمثل هذا الانفراج في توقيع معاهدة إزالة القذائف المتقطعة المدى والقصر مدى ، والبدء الفعلي في تغيير جزء منها خطوة أولى على طريق نزع السلاح الشامل . وإننا نرى أن ما تم التوصل إليه يشكل خطوة أولى في طريق طويل نحو وقد سباق التسلح النووي بشكل عام وشامل يضمن للبشرية مستقبلاً يسوده السلام والتفاهم .

وفي هذا المجال فإننا نولي أهمية خاصة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، وبالذات منطقتي المحيط الهندي والشرق الأوسط . ونشر بقلق كبير لامتلاك إسرائيل لهذا النوع من السلاح ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار طبيعتهما العدوانية

وسيطرة روح المغامرة عليها ، ورفضها الانضمام الى اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية واخضاع منشاتها النووية للتفتيش ، وتعاونها في كل ذلك مع نظام بريتوريا العنصري .

كما أن بلادي تؤيد الدعوة الى القضاء التام على الاسلحة النووية وقد التجارب النووية ، وضمان تحويل الموارد الهائلة التي تدفق على التسلح الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والاقل نموا ، وتعزيز دور الامم المتحدة في كل ذلك .

إن الانفراج السياسي لا يمكن أن تثبت دعائمه دون انفراج اقتصادي . إن الازمة الاقتصادية لا تزال مستحکمة ، بل إنها تزداد تفاقما . وإننا نشعر بالقلق العميق لازدياد الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية . ففي حين لا تزال غالبية اقتصاديات الدول النامية في حالة ركود بل في حالة تدهور ، نرى أن القضية الاولية في اقتصاديات الدول الصناعية هي الحاجة الى أن يكون الدعم غير مصحوب بالتضخم .

ولا تزال قضية الديون تشكل عائقا في طريق استئناف نمو الكثير من البلدان النامية . ونرى أنه يجب التوصل الى فهم عام وعادل لايجاد حل لمشكلة المديونية الخارجية .

ونعتقد بجدوى استئناف الحوار على نطاق واسع بين الشمال والجنوب بخصوص اقامة تعاون اقتصادي دولي يأخذ في الاعتبار مصالح الجميع . وإننا نأمل أن تتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تقرر عقدها في أوائل العام القادم فرصة ممتازة لاستئناف هذا الحوار . ونحن على شقة من أن هذه الدورة ستعطي دفعة كبيرة للتعاون الدولي في مجال التنمية .

ونؤكد هنا على دور الامم المتحدة كمحفل رئيسي للحوار والمفاهيم المتعلقة بهذا التعاون .

لقد علمتنا التجارب الماضية أنها قادرون على معالجة العديد من قضايانا إذا وضعنا ثقتنا في منظمتنا الدولية ، ووثقنا في بعضنا بعضا . إن التحديات التي نواجهها كبيرة ، وبقدر الجدية والصدق مع أنفسنا نستطيع مواجهة هذه التحديات . وبذلك يتحقق العالم الذي نسعى إليه جميرا ، عالم تسوده العدالة والاحترام وينعم فيه الإنسان بالحرية والسلام والاستقرار .

السيد غيلو (ميانيمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالثانية عن وقد اتحاد ميانمار وبالإمالة عن نفسى ، يسرني أن أتقدم بأحر التهانى إلى الرئيس لانتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين . إن انتخابه لهذا المنصب الرفيع يبرهن على ثقة جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة في مهاراته الدبلوماسية البارزة وخصاله القيادية الواضحة ، فضلا عن التزامه بالمبادئ السامية لهذه المنظمة . كما أن انتخابه يمثل اشادة لائقة ببلده العظيم ، جمهورية نيجيريا الاتحادية ، والتي كانت دائمًا في الصدارة في السعي من أجل السلام والأمن ، وفي الكفاح ضد الامتياز والتمييز العنصري ، وتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم . وأود أن أؤكد له أن بوسعه أن يعتمد على كامل دعم وتعاون وفدي في الانطلاق بمسؤولياته الجسم .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضًا كي أعرب عن عميق تقديرنا لسلفه ، السيد دانتي كابوتور ممثل الأرجنتين ، لإسهامه القيم في نجاح دورة الجمعية الثالثة والأربعين .

تعتقد الدورة الحالية للجمعية العامة في عصر زادت فيه التوقعات ، فقد شهدنا في العام الماضي استمرار الاتجاهات الايجابية والمشجعة وزيادة تعزيزها في العلاقات الدولية مما أحيا الآمال مرة أخرى في قيام عالم أفضل .

وبناءً على هذه الاتجاهات الجديدة ، استعادت الامم المتحدة الكثير من أهميتها ، وأعيد تنشيط دور مجلس الأمن بوصفه أداة للسلم والأمن الدوليين . ولنست الحكومات وحدها ، ولكن الملايين من عامة الناس في أرجاء المعمورة بدأوا الآن يشعرون بأن

الشقة التي استمروا يضعونها في المنظمة أثناء أوقات المحن والانطربات التي مرت بها ، شقة لها ما يبررها . وتبدي الدول ، كثيرها وصغيرها ، الان مزيدا من الاستعداد للتعاون والعمل في إطار هذه المنظمة . ونتيجة لذلك ، نشهد ميلا من جانب الدول للاعتماد على عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم يفوق بكثير اللجوء الى الاعمال الانفرادية . وهنا ، أود أنأشيد اشادة خاصة بالرجال والنساء من مختلف البقسماط الذين يقومون ، معرضين أنفسهم لخطر جسيمة في معظم الأحيان ، بصيانة السلم في كثير من المناطق المفطرة في العالم تحت راية الامم المتحدة . وكان الكثير من هؤلاء المبعوثين للسلم ضحايا للإرهاب .

ولا شك أن فاعالية المنظمة ستزداد في هذه المرحلة لو أن كل الدول المؤهلة للعضوية انضمت إلى منظمتنا وفقاً لاحكام الميثاق . ولهذا فإننا نرحب بالرغبة التي أبدتها جمهورية كوريا في أن تصبح عضواً في الأمم المتحدة ، على آلا يغيب عن البال ضرورة توحيد شطري كوريا في نهاية المطاف .

ويرجع الفضل في تعزيز مكانة الأمم المتحدة وتتجدد مصداقيتها لا إلى التحسن الملحوظ في العلاقات الدولية فحسب ، وإنما أيضاً ، وإلى حد كبير ، إلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كويبيار . فهو حتى في أحلك الأيام التي مررت بالمنظمة لم ييأس ولم يهتز ، بل إنه قام بتفان متثنّاه وبإيمان راسخ بسلامة الفكرة الأساسية للأمم المتحدة ، وبمساعدة قديرة من جانب مستشاريه ومجموعة من موظفي الخدمة الدوليين المتفانيين ، بالدفاع باقتدار عن كل ما تمثله الأمم المتحدة . وباسم حكومة اتحاد ميانمار ، أود أن أسجل خالص امتناننا لسعادة السيد خافيير بيريز دي كويبيار للعمل الشاق الذي يؤديه باقتدار .

إن التحسن الملحوظ في المناخ الدولي ، ولاسيما في نمط العلاقة بين الدولتين العظميين يؤشر تأثيراً طيباً في تسوية مجموعة متنوعة من المشاكل التي طال عليها الأمد والمتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين . ويتجلى ذلك بأوضح صورة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

وإن إبرام معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والقصر مدى بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وتنفيذ الطرفين لها تنفيذاً فعلياً وبحسن نية مما أدى إلى تدمير أكثر من نصف المخزونات لديهما ، قد ولدَ مزيداً من الثقة المتبادلة بين الدولتين . ولا شك في أن ذلك سيوفر قوة دفع أكبر للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ، وهي مسألة ذات أهمية حيوية لبقاء الجنس البشري . وقد أدت قوة الدفع هذه إلى استئناف محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بهدف معلن هو تخفيضها بنسبة ٥٠ في المائة . ومن شأن نجاح تلك المفاوضات أن يُؤدي إلى تغيير نوعي في علاقات القوى بين الحلفين العسكريين الرئيسيين ، وأن يضع عملية

نزع السلاح على طريقها الصحيح ، كما يؤدي أيضاً إلى قيام حقبة جديدة من السلم والأمن الدوليين الراسخين ، ومن ثم سيكون إنجازاً تاريخياً ذو أهمية فائقة لمستقبل الجنس البشري .

وعلى حين تجدر الاشادة بببارام معااهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى والتخفيض المرتقب للأسلحة الاستراتيجية المهاجمية ، ينبغي تكرار القول بأنه يجب أن يظل القضاء على كل الأسلحة النووية هو الهدف النهائي للجنس البشري . ونرحب في هذا المدد بالالتقاء في الرأي بين الدولتين العظميين في أن الحرب النووية لا يمكن كسبها ومن ثم لا ينبغي خوضها . ونرحب بهذا كتعبير عن إرادتهما السياسية فيوقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه . وأول خطوة ضرورية لتحقيق هذه الغاية هي إبرام معااهدة للحظر الشامل للتجارب .

وفي ميدان الأسلحة الكيميائية ، أعرب مؤتمر باريس المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بالإجماع عن الارادة الجماعية للمجتمع الدولي في رؤية عالم يخلو تماماً من هذه الأسلحة الإنسانية . وبعد سنوات من الخلافات التي كان يبدو أنها مستعصية بشأن المسائل الرئيسية المطروحة ، ولاسيما مسألة التتحقق ، أحرز تقدم هام هذا العام عندما توصل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى اتفاق بشأن العناصر الرئيسية لمعاهدة لحظر هذه الأسلحة .

وتتمثل مذكرة التفاهم الموقعة بينهما في ٢٣ أيلول/سبتمبر بشأن الأسلحة الكيميائية والتي تنص على أحکام للتحقق وتبادل المعلومات ، خطوة أخرى نحو تحقيق هذا الهدف . وقد شجعنا أيضاً المقترنات المحددة الهيئة التي أعلنتها رئيس الولايات المتحدة في الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ، والرد الإيجابي عليها من جانب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي في اليوم التالي . فالمسارعة بإزالة أكبر ترسانتين في العالم للأسلحة الكيميائية سيساعد في الكبح الفعال لانتشار تلك الأسلحة . وللهذا فمن الضروري مضاعفة الجهود الثنائية حتى يمكن للمفاوضات المتعددة الاطراف في مؤتمر نزع السلاح أن تتحرك إلى الأمام بسرعة وأن تبرم في وقت مبكر اتفاقية عالمية للحظر التام لتلك الأسلحة .

لقد كان العام الماضي عاماً مشهوداً في تاريخ الأمم المتحدة نظراً لتركيز الجهود في السعي لإيجاد تسوية سلمية للمنازعات والخلافات الإقليمية . غير أن درجة النجاح التي حققتها هذه الجهود قد تباينت . ويسعدنا أن نلاحظ أنه بفضل العمل الحاسم الذي قام به مجلس الأمن ، والجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص ، بلفت خطة تسوية ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) مرحلة يمكن فيها أن نتطلع إلى قيام ذلك الإقليم كدولة مستقلة ذات سيادة . ولكلفة إحراز ناميبيا الاستقلال ، نتح كل البلدان المعنية ، ولاسيما جنوب إفريقيا على أن تفي بحسن نية بالالتزامات التي تتطلع بها بموجب الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ذات الصلة . وسيكفل إنشاء دولة ناميبيا القضاء على آخر بقايا الاستعمار في إفريقيا .

غير أن مولد تلك القارة العظيمة من جديد ، لا يمكن أن يعتبر كاملاً مادام ملايين السود في جنوب إفريقيا مستعبدين في الواقع في أرض آبائهم وأجدادهم تحت نظام الفصل العنصري القمعي الشrier . ويبدو أن التطورات الأخيرة في جنوب إفريقيا أتاحت الفرصة لنظام الأقلية في ذلك البلد لإجراء إصلاحات أساسية ترمي إلى إزالة ذلك النظام البغيض في موعد قريب . ونأمل بصدق أن يفتتحم ذلك النظام هذه الفرصة لتطبيق هذه الاصلاحات على وجه السرعة .

وفي هذه المرحلة الحاسمة ، ينبغي أن يمارس المجتمع الدولي ضغطاً أكبر ، بما في ذلك فرض جزاءات اقتصادية على سلطات جنوب إفريقيا ، بغية تحقيق المساواة العرقية وحكم الأغلبية في ذلك البلد على أساس حق الاقتراع العام . وينبغي في الوقت نفسه تشجيع التيار المتزايد من البيض المتحررين في جنوب إفريقيا الذين يؤيدون إجراء تغييرات أساسية ، وهو ما تجلّ في الانتخابات التي أُجريت مؤخراً .

وشمة منطقة أثمرت فيها جهود السلم المبذولة من داخل المنطقة ذاتها وهي أمريكا الوسطى . إذ أن الجهود المستمرة التي يبذلها رؤساء السلفادور وكوستاريكا وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس لتحقيق أهداف السلم والديمقراطية التي حددوها

لأنفسهم في اتفاق اسكوبيلس الشانى ومؤخرا في اتفاق تيلا ، قد جعلت نهاية عقد من الاضطرابات في المنطقة أمرا متوقعا في القريب . وفي اعتقادنا أن هذه المبادرات الإقليمية جديرة بالتأييد من جانب الدول الواقعة خارج المنطقة .

وعلى الرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية في الشرق الأوسط ، والتي تمثلت في قبول المجلس الوطني الفلسطيني لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ، ما زالت التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي بعيدة المنال . وما برات قضية فلسطين ، وهي لب النزاع في الشرق الأوسط ، دون حل ولم يحرز فيها أي تقدم ملحوظ ، وما زالت العقبات الجسيمة التي تعوق عملية السلام قائمة . وفي رأينا أن الوقت قد حان لكي تبذل الأطراف المعنية قصارى جهدها لتحقيق السلام الدائم في المنطقة ، وفقا للأحكام الواردة في قرارى مجلس الأمن المذكورين . فهذا القراران هما الأساس الوحيدة الممكن لإقامة سلم دائم في المنطقة ، وأي محاولة للتشكيل في محتهما ستكون محفوفة بأخطار لا حصر لها . ويؤيد وفدىاقتراح الذي يهدف إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة ، تشترك فيه كل الأطراف المعنية على قدم المساواة .

وأود هنا أن أكرر الإعراب عن تأييدنا الذي لا يتزعزع لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين ، بما في ذلك حقه في السيادة والاستقلال الوطني . ونود كذلك أن نفتئم هذه الفرصة للإعراب عن أملنا في أن تؤدي الجهد البناء والمستمرة للرئيس مبارك ، رئيس جمهورية مصر ، إلى تسهيل سعيها إلى السلام في تلك المنطقة . وينبغي في الوقت نفسه اتخاذ خطوات عاجلة لضمان التنفيذ الدقيق لقرار الجمعية العامة ٢٤٤/٤٣ المؤرخ في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، وأن تُتخذ وفقاً لاحكامه التدابير اللازمة لحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة . وفي لبنان ، أدت ١٤ سنة من الاقتتال إلى معاناة لا مثيل لها للسكان ، ودمرت اقتصاده ، ومزقت طوائفه أرباً ، وتركت مؤسسات الدولة حطاماً . ونظراً لطبيعة النزاع فإن حل الأزمة يتطلب جهداً دولياً متضافراً . ولهذا فإن وفدي يرحب بالجهود الجيدة التي يبذلها رؤساء الجزائر والمغرب والمملكة العربية السعودية لوضع حد لإراقة الدماء ، وإعادة توطيد السلم في لبنان ، وصيانة وحدته ، وسيادته واستقلاله وسلماته الإقليمية .

وإذ أتناول المشاكل القرية من بلدي ، فإننا نعتقد أنه ينبغي موافاة استكشاف كل السبل لوضع حد للبغوض والصراع الذي طال أمده في كمبوتشفيا المجاورة . ونحن نشعر بأشد الحزن لأن السعي لإيجاد حل سلمي ، الذي بدأ مخلصاً مع المجتمعات جاكرتا غير الرسمية في تموز/يوليه ١٩٨٨ وفي شباط/فبراير ١٩٨٩ ، ثم تكشف في مؤتمر باريس الدولي في صيف هذا العام ، لم يحقق النتيجة المرجوة . ويجب أن يظل الهدف المستمر للمجتمع الدولي هو العمل ، على أساس المكاسب التي تحققت ، للوصول إلى حل سياسي شامل يضمن احترام السيادة الكمبوتشفية ، والاستقلال والسلامة الإقليمية ، وبقاء كمبوتشفيا محيدة وغير منحازة ، وكذلك حق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير دون تدخل خارجي .

وينبغي في البحث عن هذا الحل أن يكون لمصالح الشعب الكمبوتشي مكان المدار . وليس لأحد أن يسعى لما هو أقل من ذلك أو أكثر . وكان الانسحاب الشامل

لجميع القوات الفيبيتنامية في الشهر الفائت خطوة مهمة وضرورية نحو تحقيق تسوية للمشكلة الكمبوتية في كافة جوانبها المتشابكة داخلياً وخارجياً . ونظراً للمرارة وعدم الشقة العميقتين اللتين ولدتهما ١١ سنة من التدخل العسكري الأجنبي ، لابد أن يكون تنفيذ جميع جوانب ومراحل آلية خطة للتسوية في كمبوتيا تحت إشراف وادارة آلية دولية مناسبة .

وإنه لمما يحزننا أن روح التعاون التي انبثقت في المجال السياسي لم تمتد بعد إلى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد قال الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة في السنة الحالية :

"إن التقدم الذي أحرزناه في المناخ السياسي العالمي يمكن أن يكون هنا إذا ظل المناخ الاقتصادي سيئاً بالنسبة لغالبية مكان العالم ."

(A/44/1 ، ص ١٩)

وقد فشلت حتى الآن جهود البلدان النامية لإقامة نظام اقتصادي جديد أكثر إنصافاً وأكثر تشجيعاً لعمليات التنمية فيها . وما زالت البيئة الاقتصادية الدولية غير مواتية لتحقيق تطلعات البلدان النامية . وبدلاً من ذلك فإن تلك البلدان ، بما فيها بلدي ، تواجه مشاكل الديون المتتصاعدة ، والتتدفق غير الكافي للمساعدات الخارجية ، وهبوط أسعار السلع الأساسية ، مما أدى إلى تدهور شديد في معدلات التبادل التجاري لتلك البلدان .

ومازال الشغل الشاغل لكثير من البلدان النامية هو تعزيز التنمية بسبب المديونية الخارجية . وبالرغم من أن المجتمع الدولي وضع خطوطاً توجيهية هامة لمعالجة مشكلة المديونية فإن الحل ما زال بعيد المنال . وتتجلى خطورة الحالة في النقل الخارجي الصافي للموارد من البلدان النامية والمدينة إلى البلدان الدائنة ، وقد وصلت هذه التدفقات الصافية إلى الخارج إلى رقم هائل إذ بلغت ٣٢,٥ بليون دولار عام ١٩٨٨ طبقاً للتقرير الاقتصادي العالمي الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ . ويجب أن يظل حل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية بين المشاغل الرئيسية على جدول الأعمال الدولي . وينبغي الوصول إلى صيغة تعالج تلك المشكلة معالجة فعالة

وذلك عن طريق حوار مستمر متعدد الاطراف وتشاطر المسؤولية بين الجميع . ولقد أثبتت تجارب الماضي بشكل كاف أن "نهج الاعتماد على السوق" بأشكاله المختلفة غير قادر على معالجة لب هذه المشكلة . لذلك ، يجب تكثيف البحث عن استراتيجية دولية واسعة الافق لمشكلة الديون - ونرى في هذا الصدد أن الأفكار المقدمة لإنشاء مرفق دولي للديون هي من الأفكار الملائمة وينبغي إمعان النظر في آليات مثل هذا المرفق .

إن أقل البلدان نموا هي التي تتعرض لأشد المتاعب من جراء هذه التطورات غير الملائمة . وقد ازدادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان تدهورا على الرغم من برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينيات صالح أقل البلدان نموا الذي اعتمد عام ١٩٨١ بهدف تحسين أوضاعها . وما زال ذلك البرنامج هو الإطار الرئيسي لعمل دولي متضاد من أجل رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان الأقل نموا ، وتتغير هذا البرنامج بنجاح أمر ذو أهمية أساسية لتلك البلدان . ويود وفد ميانمار أن يكرر هنا إعرابه عن أهمية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بأقل البلدان نموا والذي سيعقد في باريس عام ١٩٩٠ والاجتماعات التحضيرية التي تعقد تمهيداً لذلك المؤتمر .

ويرى وفد بلادي أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في ربىع عام ١٩٩٠ ستكون فرصة هامة لإجراء حوار هادف متعدد الاطراف بشأن المسائل المعقّدة التي تكتنف الاقتصاد العالمي ووسائل معالجتها على المدى الطويل . ونأمل أن تساعد تلك الدورة على تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب وأن تأخذ في الاعتبار الظروف والاحتياجات الخامسة للبلدان النامية ، وخاصة أقلها نموا . وعلاوة على ذلك ، فإن إعداد استراتيجية إنمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية سيضفي على التعاون الإنمائي الدولي من الإحساس بتحديد الهدف والوجهة أكثر مما هو عليه الان .

وتدرك البلدان النامية تماماً أن مسؤولية تنمية اقتصاداتها الوطنية تقع على عاتقها في المقام الأول . ويقوم الكثير من تلك البلدان بالمهام الجسامية المتمثلة في تطبيق برامج التكيف التي لا غنى عنها بالرغم من صعوبتها البالغة ، كما تسلّم هذه البلدان بأهمية السياسات الوطنية الفعالة في اجتذاب التدفقات المالية والاستثمارات الجديدة وفي خلق المناخ المواتي للتنمية المستمرة .

وما دمت أتحدث في هذا الموضوع ، فإنني أود أن أتناول جهود بلدي في هذا الصدد . إننا في بلدي نضطلع بتدابير للإصلاح الاقتصادي ، كما قمنا بعملية إعادة تشكيل في مجالات مختلفة من الاقتصاد . وعليه ، فقد اعتمدنا سياسة للانفتاح الاقتصادي واتخذنا تدابير داخلية وخارجية لإطلاق حرية التجارة بما يتفق مع الظروف الاجتماعية والسياسية للبلاد . ومن أجل بعث دينامية جديدة في التجارة التصديرية ، هناك الان أهمية خاصة واعتماد متزايد على آلية السوق . ومن المعالم البارزة للتداريب التحريرية ، الدور الهام المتزايد الذي يتوقع أن يضطلع به القطاع الخاص في ميادين الانتاج والخدمات والتجارة . وعلاوة على ذلك ، فقد تم سنّ قانون يتعلق بالاستثمار الأجنبي عام ١٩٨٨ بهدف اجتذاب قدر أكبر من تدفق استثمارات رأس المال الأجنبي . وهدف ذلك القانون هو التخفيف من نفع رؤوس الأموال التي تعاني منه ميانمار .

ومع أهمية السياسات الوطنية ، فإن التنمية في البلدان النامية ستكون صعبة التحقيق اذا لم يتوافر لها الدعم الاقتصادي الدولي . كما أن وجود نظام تجاري محسّن وأكثر انفتاحاً سيعود بفائدة كبرى على البلدان النامية .

إن عدداً كبيراً من البلدان النامية ، بما فيها أقل البلدان نمواً ، تزداد تخلفاً لعجزها عن الخروج من إطار الممارسات الاقتصادية التقليدية ، ولاسيما إنتاج وتصدير المنتجات الأولية ، والتي ماتزال أسواقها ، على الأغلب ، إما راكدة أو يصعب التنبؤ بها .

إنه لامر بالغ الحيوية لهذه البلدان أن تنوع مادراتها . إلا أن هذه المحاولة للتنويع تجري في ظل الميل المتزايد للحمائية .

ومن أهم شواغل المجتمع الدولي الاجتماعية خطر المخدرات الذي يهدد البشرية بشكل متزايد . فقد أصبح من الواقع في السنوات الأخيرة بشكل خاص أن تعاطي المخدرات يمتد نسيج المجتمع ويدمر حياة الأفراد ، ومن بينهم شباب بلداننا . لذلك ، فإن المطلوب بشكل عاجل هو معالجة المشكلة من جميع جوانبها ، ابتداء من زراعة المخدرات ونقلها عبر الحدود الدولية إلى استهلاكها وغسيل أموالها . وفي هذا الصدد فإننا ، في اتحاد ميانمار ، نقوم بواجبنا على أكمل وجه مستخدمين جميع الوسائل المتاحة لنا . ونحن نشنّ منذ مدة طويلة حربا لا هواة ولا تهاون فيها ، بوصفها مسؤولية قومية ، ضد خطر المخدرات .

لقد وضعنا خططا شاملة لمكافحة خطر المخدرات وتنفيذ تلك الخطط بفعالية . ويفطي البرنامج الشامل الذي وضعناه جميع إنشطة مكافحة المخدرات ، مثل تطبيق القانون ، والمحاميل البديلة ، وتربية الماشية ، وتوفير العلاج ، وإعادة التأهيل ، والتوعية ، واستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية . كما بدأنا مؤخرا في تنفيذ برنامج متكمال للتنمية الريفية ، يركز بصورة خاصة على إنشاء البنية الأساسية ، والمحاميل البديلة ، ومختلف وسائل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية . ونعتقد أن النجاح في تنفيذ البرنامج سيعجل بالقضاء على زراعة الأفيون . ونحن نتتخد ، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ، إجراءات حاسمة في جميع هذه الميادين . وتقديرا للجهود التي تبذلها سلطات ميانمار ، وافق صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استخدام المخدرات على مساعدتها بمبلغ إضافي مقداره ١٠,٥ مليون دولار .

ولدى اتحاد ميانمار قواعد قانونية مفصلة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وفي عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٢ شددت الحكومة قوانين مكافحة المخدرات وحظرت زراعة المخدرات وزالت من العقوبة المفروضة على الاتجار غير المشروع بها . وينصع القانون زراعة آية محاصيل يمكن أن تستخدم ، فرادى أم مجتمعة ، في تجهيز المخدرات .

كما ينص القانون أيضا على إهلاك محاصيل المخدرات ومصادر المعدات التي تستخدم في انتاجها .

وبالاضافة الى التدابير المشار اليها أعلاه ، نقوم بعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد المشتغلين بتجارة المخدرات ضد معسكرات الانتاج التي يستخدمونها . وحتى اليوم ، لم يقتصر عمل قوات الامن في ميانمار على إهلاك ٣٠٠ ٠٠٠ فدان مزروعة بالافيون فحسب ، بل تعداد الى المناسبات العديدة التي اعترضت فيها قوات الامن قوافل الافيون المسلحة تسليحا ثقيرا والتي تنقل المحصول الى مناطق عبور في الاقاليم المتاخمة للحدود . وبلغت كميات الهيرويين المصادرة نتيجة لحملات الحكومة ١٠٠ ٠٠٠ كيلوغرام . ويمكن تصور ضخامة المهمة المنجزة إذا عرفنا أن نبات الافيون يزرع في المناطق النائية من البلاد التي لا يمكن الوصول اليها إلا سيرا على الاقدام أو بطائرات الهلیکوبتر ، وأن طرق الافيون تمر عبر غابات كثيفة ومسالك وعرة .

وهذه الحملات الناجحة تُشن بتضحيه كبيرة من جانب قوات الامن في ميانمار . حيث فقد في هذه الحملات ما يزيد على مائة من أعضاء قوات الامن أرواحهم وأصيب حوالي ٥٥ منهم بجرح .

وقد نالت الانجازات الهامة التي حققتها حملاتنا لمكافحة المخدرات الثناء في دوائر الحكومات الأجنبية ، بما فيها وكالة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى الرغم من هذا ، فإن دوائر معينة آثرت أن تتجاهل الجهد الشاق الذي تبذله ميانمار ورأت أن من المناسب اطلاق اتهامات ضدنا لا أساس لها من الصحة . وذهب البعض الى حد اتهام قوات الامن في ميانمار بالتعاون مع تجار المخدرات . وقد ألمتنا هذه الاتهامات أشد الالم . وأود أن أذكر الذين وجهوا لنا هذه الاتهامات الخبيثة أن الأموال الحرام المجنية من الاتجار بالمخدرات تشكل شريان الحياة لمختلف المجموعات التي تقود عصيانا مسلحا ضد دولة ميانمار .

في بداية كلمتي أشت بالرجال والنساء من مختلف البلدان الذين يقومون بحماية السلم تحت راية الأمم المتحدة . ومع أن أعضاء قوات الامن في ميانمار الذين

يخوضون حربا لا هواة فيها ضد تجار المخدرات لا يلبسون خوذات زرقاء ، فإن القضية التي ضمن المئات منهم بأرواحهم من أجلها لا تقل في عالميتها ولا في أهميتها عن قضية السلم .

لقد طلب وزير الخارجية في جمهورية فرنسا ، لدى مخاطبته الجمعية في ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه رئيسا للمجلس الوزاري للمجموعة الأوروبية الاقتصادية ، أن تتاح الفرصة لشعب ميانمار لكي يمارس حقه في التعبير بحرية ، وأن تعود الديمقراطية إلى بلدنا بإجراء انتخابات حرة . وبالإضافة إلى ذلك ، قال وزير الدولة لشئون الخارجية والكوندولث في المملكة المتحدة ، الذي تحدث في اليوم التالي ، إن هناك حاجة ملحة لاستعادة حقوق الإنسان والديمقراطية في ميانمار من خلال انتخابات حرة . وأود أن أؤكد لهما - وللعالم بأسره - أن ذلك بالضبط هو الهدف الذي تبذل حكومة ميانمار جهودا مخلمة لا تكلّ من أجل تحقيقه .

من المعروف للجميع أن شعب ميانمار أظهر رغبة صادقة وتطوعا إلى تحقيق ديمقراطية متعددة الأحزاب وإجراء اصلاحات سياسية . وقد تجاوبت حكومة ميانمار مع هذه الرغبة . فطبقت عددا من الاصلاحات الجذرية البعيدة المدى وتتخذ بنشاط سلسلة من التدابير لتلبية تطلعات الشعب . وقد ألغينا النظام السياسي القائم على حزب واحد واستعرضنا عنه بنظام ديمقراطي متعدد الأحزاب . ويجري اتخاذ تدابير تهدف إلى الانتقال بسلامة إلى النظام الجديد .

وُشكِّلت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ لجنة لانتخابات العامة الديمقراطية المتعددة الأحزاب مكونة من خمسة مواطنين متقاعدين يحظون باحترام واسع النطاق . ومنذ ذلك الوقت واللجنة تنجز بالمهام الموكلة إليها . وتتألف اللجنة من اثنين من البوذيين واثنين من المسلمين ومسيحي واحد ينتمي لعرق الكابيين الوطني .

كما وضع قانون لتسجيل الأحزاب السياسية في ٢٧ أيلول/سبتمبر من العام الماضي . وحتى هذا التاريخ ، سُجل حوالي ٣٠٠ حزب سياسي لدى اللجنة الانتخابية .

وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أعلنت اللجنة جدول زمنيا محددا يبين بالتفصيل الاجراءات التحضيرية التي ستقوم بها قبل إجراء الانتخابات الديمقراتية المتعددة الأحزاب ، التي ستجرى في موعد لا يتجاوز ١٥يار/مايو ١٩٩٠ . كما حدد في الجدول الزمني أيضا المواعيد الزمنية المخصصة لإكمال مختلف الاجراءات .

وبعدأخذ آراء الأحزاب السياسية والجمهور ، ومراعاتها ، سنقانون الانتخابات في ٢١ ١٥يار/مايو من هذا العام . وفي وقت لاحق ، في ٣٠ حزيران/يونيه وضع قواعد الانتخابات . ويجرى إعداد جداول الانتخاب على وجه السرعة فيسائر أنحاء البلاد ، كما يجرى اتخاذ التدابير الضرورية الأخرى المتملة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة .

وباختصار ، فإن تنفيذ برنامج إجراء الانتخابات وجدولها الزمني يسير سيرا حسنا وفقا للمواعيد المقررة . وسيستمر هذا الزخم ويشتد في الأشهر القليلة الباقية قبل الانتخابات .

إن الأنشطة السياسية السلمية في إطار القانون مسموح بها ، وتقوم الأحزاب السياسية بتنظيم أعمالها بنشاط في طول البلاد وعرضها . ومن أجل صون وتعزيز الاستقرار ، الذي تحسن كثيرا في البلد ، تعين فرض بعض القيود الضرورية في المرحلة الراهنة على شن الحملات السياسية العامة . وسيجري تخفيف هذه القيود تدريجيا مع اقتراب يوم الاقتراع .

وفي الوقت نفسه ، فإن حكومتي تضع أساسا متينا للديمقراطية . فقد أعيد تنظيم الهيئة القضائية المستقلة وعلى رأسها المحكمة العليا . ووضعت وظائف المدعي العام على قواعد مؤسسة . وأصبحت هذه المؤسسات ، التي لا غنى عنها في دولة ديمقراطية ، تعمل على نحو طبيعي منذ أيلول/سبتمبر من العام الماضي .

وعلاوة على هذا ، لم تعد الوظائف الحكومية خاضعة لاعتبارات السياسية ، ويجري العمل لجعلها هيئة تضم رجالا ونساء ذوي كفاءة مهنية عالية ، يتسمون باستقامة الخلق والتفاني في خدمة البلد . وقد أطلقت حملة اعلامية جماهيرية لفرض قيم الديمقراطية الحقيقية في أفراد الجمهور ؛ مثل تقدير القانون واحترام حقوق المواطنين الآخرين ، وتقدير الالتزامات التي تترتب على تلك الحقوق .

لقد أوضحت بعض الاجراءات التي اتخذتها حكومة ميانمار بغية خلق الظروف الملائمة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة . وقد تكرر تقديم التوكيدات من أعلى مستوى بيان هذه الانتخابات سوف تجري بدون تأخير في الموعد المقرر الذي لا يتجاوز أيار/مايو ١٩٩٠ . وقد خُولت ان أجدد هذا التاكيد أمام هذه الجمعية وان أبلغه للعالم من خلالها .

ولست في حاجة الى التذكير بأن هذه المسؤولية الوطنية لا يمكن الاضطلاع بها إلا في ظروف يسودها حكم القانون والنظام . فهي مهمة تتم على نحو سلمي ومنتظم ومرتب . ومع مراعاة القيم الديمقراطية الحقيقية . وهو أمر لا يمكن أن يفلت من يديه غير شعب ميانمار نفسه . وفي هذا المنعطف الحرج لا ينبغي لآلية دولة خارجية أن تحدد لميانتمار ما هو أفضّل لها ، وما هو الشكل السياسي الذي يتبيّن أن تتخذه في المستقبل . وأية محاولة من هذا القبيل ، وللأسف شهدنا أمثلة لها مؤخرا في ميانمار ، لا تعد انتهاكا لمبادئ الميثاق الأساسية وحسب ، بل سيثبت أنّها محاولة فاشلة .

ولا أجد في هذا الصدد أفضل من الكلمات الحكيمية لتأمين العام الذي قال في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة :

"وفي هذه المرحلة الحرجة ، فإن مبدأ عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وهو مبدأ الزامي ، يكتسب أهمية اضافية . . . ولا يمكن لاي دولة ، بطبيعة الحال ، ان تعزل نفسها تماما عن تيارات المعلومات والرأي التي تتدفق في العالم . إلا انه لا بد لكل مجتمع قومي ان يتوصل في نهاية المطاف الى حد التوازن الداخلي به وفقا لما ينفرد به من قدرات . ولما كانت الحياة الوطنية تسجينا من الذكريات والآهاسين والآمانس والقيم الثقافية ، فإن أي ضغوط خارجية قوية لتشكيلها على نحو معين لا يمكن ان يرجى منها خيرا على المدى الطويل . غالبا ما ينشأ عن هذه الضغوط رد فعل يختلف عن الرد المرغوب فيه" . (٢٥ ص ٤٤/٨)

السيد موسى (بلير) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحن في بلير ندرك

تماما الدور الذي تقوم به الامم المتحدة لتعزيز قضية الحرية والسلم والعدالة في كل أنحاء العالم . وقد قام نضالنا من أجل الاستقلال السياسي على رغبة شعبنا في الحرية ، ولكنه استمد القوة والدعم من هنا ، من أروقة الامم المتحدة ، وتمثل ذلك في التأييد الكاسح الذي تلقيناه من المجتمع الدولي .

ومن ثم ، ليس من المستغرب أن دستور بلير يؤكد مبادئ العالمية - مبادئ اليمان بالله تعالى وبحقوق الانسان ، والحرفيات الأساسية ، وكرامة الفرد . وقد ترجمت هذه المبادئ الى احترام سيادة الامم الأخرى ، والحق في تقرير المصير للشعوب ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى .

ونحن نفتتح هذه الغرة لن亨ئ رئيس الدورة الرابعة والأربعين لتوليه هذا المنصب الرفيع . وتتطلع اليه انتظار المجتمع العالمي ، وهو ابن افريقيا الموقر ، في توقعات وآمال عظيمة . وانتا تعرب للتأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويبيار ، عن تقديرنا العميق لجهوده التي لا تكل في تعزيز السلم والاهداف الثبللة لمنظمتنا .

وفي هذا العام ، تفتتح الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة بروح من التفاؤل . والجو الحالي هو جو يقل فيه التوتر الدولي ، وتناثر القوى الايديولوجية

التي استقطبت العالم لاكثر من نصف قرن . ونحن نرى تحركا عالميا من جانب الشعوب في كل مكان ، ساعية إلى الحرية والمشاركة الديمقراطية .

وهذا زمن تغير وتحول هائل . وهناك ادراك متزايد لحتمية ادارة موارد العالم صالح البشرية العالمية . وبينما يحدث هذا ، فإن مسائل مثل تدهور البيئة ، ومرفق نفط المناعة المكتسب (الإيدن) وإساءة استخدام المقاير ، قد أضفت إلى لعنة الفقر باعتبارها مسائل ذات أولوية على جدول الاعمال الدولي ، ويحدث هذا على نحو يؤكد مدى ما صارت إليه الأمم والشعوب من تكافل .

وما تم إنجازه في المجال السياسي يتصرف تعاونا مارحا مع المشاكل الاقتصادية المستمرة التي تواجه كثيرا من البلدان النامية . وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ظهرت في كثير من البلدان أحوال معاكسة في حقبة الثمانينات ، تمثلت في مشاكل المديونية الضخمة ، وهروب رؤوس الأموال ، وتدهور التجارة والاستثمار ، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء .

إن الحد من الفقر واستعادة النمو هو التحدي الراهن . ونحن إذ نبدأ عقدا جديدا ، فالمهمة أمامنا واضحة . ويجب أن يتضمن جدول أعمال التنمية في التسعينات التحكم في النمو واستخدام الموارد على نحو ايداعي لتحسين نوعية الحياة لكل شعبنا .

وإذا أردنا تحقيق نوعية عالية من التقىم والتنمية ، فلا بد أن تحسن حكوماتنا استخدام الموارد . وهذا يتطلب سياسات مالية وضرورية مليمة . ولابد أن نجد طرقا أفضل للاتفاق العام تساعد على زيادة الانتاج الخام وتشجيعه ولنبع الحلول محله . ويجب أن توفر البنية الأساسية الاجتماعية في التعليم والمصحة والاسكان لصالح أكبر عدد من الناس ، ولنبع تحويل المواد الشحيحة إلى الانتاج الفاخر لقلة متميزة . ويجب أن يتحقق الحق العاملين في القطاع غير الرسمي بالعمل في الاقتصادي العادي ، وأن تسمح للمشروعات الفردية بأن تنمو وتنتفع .

ولكن لن يحدث هذا من تلقاء نفسه . فهناك حاجة الى عمل متناغر في مشاركة ديناميكية جديدة ، حيث ينتخب الشعب الحكومة ، وتعطى الحكومة السلطة للشعب لكي يحل مشاكله بنفسه ، ويتحكم في حياته . ولكن يحدث هذا ، علينا أن نبدأ عهداً جديداً في التعليم ، وأن نزود شبابنا بالمعرفة والمهارات والقدرات الازمة للقيام بدور نشط في عملية التنمية .

ومع ذلك ، فسوف تحبط هذه الجهد العاملية على المستوى الوطني إذا لم تكون البيئة الاقتصادية الدولية ملائمة للتنمية . ولتكن كان من المحتم علينا ، في البلدان النامية ، أن نتحمل المسؤولية الأولى عن مستقبلنا ، فللعالم الصناعي دور حيوي يؤديه ، وهو ليس مجرد توفير الموارد الخارجية ونقل التكنولوجيا ، بل يشمل أيضاً اتاحة الفرصة للبلدان النامية للوصول إلى أسواقه .

لقد حان الوقت لمعالجة الاختلالات الملحة في الاقتصاد العالمي . وقد اعترفنا مراراً بـان التنمية والسلام يرتبطان ارتباطاً وثيقاً . ومن الصحيح القول بـأن التنمية اسـم آخر للسلام ، او كما قال آخرون إن الحرية الاقتصادية والحرية السياسية قريبتان لا تنفصـمان على الطريق إلى الرخاء الوطني . ولن يكتب البقاء لفترة طويلة لـادهـامـا دون الآخر .

وبسبب هذه الصلة الحيوية بين السياسة والاقتصاد في عالم يتم بالتكامل الشامل ، فإن الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكرمة للتعاون الاقتصادي الدولي المقرر عقدها في نيسان/أبريل ١٩٩٠ تكتسب أهمية إضافية . وما يبعث على القلق الاتجاه المتزايد في العالم الصناعي صوب الحماية . إن التكامل الاقتصادي في أوروبا يتسبـبـ في أوجه قلق جديدة لـلكثيرـ من بلدـانـ افـريـقيـاـ وـالـبـحـرـ الـكـاريـبيـ وـالـمـحيـطـ الـهـادـئـ . ان اقـتصـاداتـاـ مـكـشـوفـةـ وـغـيرـ مـحـصـنةـ ، ليسـ فـقـطـ اـمـامـ عـرـبـدـةـ الـاعـاصـيرـ وـلـكـنـ أيـضاـ اـمـامـ الـكـوارـثـ الـتـيـ يـمـنـعـهاـ الـاـنـسـانـ وـالـنـاتـجـ عنـ الـقـرـاراتـ التـعـضـيـةـ فيـ مـجـالـسـ اـدـارـةـ شـرـكـاتـ الـعـالـمـ الصـنـاعـيـ الـتـيـ تـشـوـهـ مـسـتـوـيـاتـ اـسـعـارـ الـسلـعـ الـاـسـاسـيـةـ .

هـذاـ التـعـرـضـ وـهـذـهـ الـهـاشـهـ يـزـيدـانـ منـ الـحـاجـةـ الـمـامـةـ الـىـ قـيـامـناـ بـتـنظـيمـ شـؤـونـناـ الدـاخـلـيـةـ . وـقـدـ حـاـوـلـنـاـ ذـلـكـ فـيـ بـلـيزـ . وـبـالـعـملـ وـفـقـاـ لـمـمارـمـةـ الـخـيـارـ الـدـيمـقـراـطـيـ قـرـرـ شـعـبـ بـلـيزـ فـيـ الـاـنـتـخـابـاتـ الـوـطـنـيـةـ الثـانـيـةـ مـنـذـ اـسـتـقـلـالـنـاـ قـبـلـ ثـمـانـيـةـ اـعـوـامـ ، اـنـ يـغـيـرـ حـكـومـتـهـ بـعـدـ اـنـقـضـاءـ مـدـةـ وـلـيـةـ وـاحـدةـ . وـتـوـمـلـ الـبـلـيزـيـوـنـ الـىـ توـافـقـ فـيـ اـرـاءـ لـاـخـذـ زـمـامـ الـسـيـطـرـةـ مـرـةـ آخـرىـ عـلـىـ مـسـتـقـلـهـمـ السـيـاسـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ وـالـاـقـتصـاديـ ، فـيـ مـنـاخـ مـنـتـجـ يـنـمـيـ عـنـ الرـاـفـةـ وـيـحـتـلـ فـيـ الـبـلـيزـيـوـنـ الـمـكـانـ الـأـوـلـ . وـلـضـمـانـ ذـلـكـ اـنـتـخـبـواـ لـتـولـيـ الـحـكـمـ اـغـلـبـيـةـ مـرـشـحـيـ حـزـبـ الـشـعـبـ الـمـتـحـدـ ، وـهـوـ الـحـرـكـةـ السـيـاسـيـةـ التـيـ قـامـتـ ، بـتـأـيـيدـ مـنـ الشـعـبـ وـمـسـانـدـةـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ بـقـيـادـةـ بـلـيزـ إـلـىـ اـسـتـقـلـالـ عـامـ ١٩٨١ـ .

لـقدـ جـهـلـ الـاستـقـلـالـ فـيـ طـيـاتـهـ بـشـائـرـ التـنـمـيـةـ وـازـديـادـ الفـرـقـ وـالـسـلـمـ وـالـامـقـرارـ . وـالـحـكـومـةـ الـصـالـحةـ تـنـفـذـ وـعـوـدـهاـ وـتـمـكـنـ شـعـبـهاـ مـنـ تـحـقـيقـ مـسـتـوـيـ أـفـضلـ لـلـمـعـيشـةـ وـنـوـعـيـةـ أـعـلـىـ لـلـحـيـاةـ . وـتـرـغـمـنـاـ دـيـنـامـيـاتـ التـنـمـيـةـ عـلـىـ اـيـلـاءـ أـعـلـىـ درـجـاتـ الـأـوـلـيـةـ لـكـفـالـةـ الـكـرـامـةـ الـاـنسـانـيـةـ - أـيـ اـيـجادـ الـوـظـائـفـ .

ولهذا السبب ، توافق حكومتي الترحيب بالمستثمرين من الخارج الذين يمكنهم بما لديهم من رؤوس أموال وتقنيات وأمكانية التوغل إلى أسواق جديدة أن ينضموا إلى البلزيزيين في توسيع نطاق التجارة وزيادة حصيلة الصادرات والنشاط الاقتصادي . وهماء المستثمرون هم شركاؤنا في التنمية الذين سيشاركون البلزيزيين في الاقتصاد المختلط ويضمنون الوظائف لقاء أجور لائقة في نفس الوقت الذي يستفدون فيه من مناخ المنافسة الحرة المنصفة لاقتصاد سوقي يرتكز على العدالة الاجتماعية .

ووفقاً لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، من المُشجع أن نلاحظ الجهود البناءة المبذولة حالياً بهدف التوغل إلى السلام الذي ظل يراوغ منطقتنا لأمد طويل . والمناخ السياسي الحالي يجعل الخيار العسكري أمراً قد انقض عهده بالنسبة لحل التوترات الميريرة التي ظلت تنهمر عقبة كبيرة في سبيل السلام والأمن الدوليين .

ومجتمع الدول يؤكد من جديد الاعتراف الواجب بعملية الكونستادورا ذات التصميم المثابر وبعد النظر اقتناعاً منه ببارادة شعوب أمريكا الوسطى في تحقيق السلام والمصالحة والتنمية والعدالة دون تدخل وفقاً للقرارات التي تتخذها بنفسها ولتجربتها التاريخية .

إن ما تم أخيراً من توقيع اتفاقية تيلا التاريخية بين رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة أحدث مثال على التزام المنطقة بالوفاء بالتعهدات التي قطعت بمقتضى اتفاق إيكويولي التماماً لسلم دائم وراسخ . وهذه الخطة المشتركة للتسرع الطوعي للمقاومة النيكاراغوية أو إعادة توطينها أو نقلها قد حظيت بالاشادة بوصفها إنجازاً باهراً لعملية السلام في أمريكا الوسطى التي تلتزم المصالحة الوطنية وارسال الديمقراطية .

وتؤكد بليز التزامها بالتعايش السلمي والوثام مع كل جيرانها . وخلال العام الماضي وامتل بليز وغواتيمالا عملية التفاوض حول إمكانية إبرام مشروع لمهامدة شاملة لجسم الخلاف القديم بصورة دائمة وعادلة . ونحن على أية استعداد لاستئناف هذه المناقشات بروح متجددة من حسن النية دون الانتقام من سيادة بليز وامتثالها وسلامة أراضيها .

إن التأييد المستمر من جانب بلدان الكاريبي الشقيقة ودول الكومونولث وحركة عدم الانحياز ، وكذلك تضامن وتفاهم جيراننا في أمريكا اللاتينية ، كل ذلك يوفر لنا الثقة في أن واقع حسن الجوار الذي يعيش فيه بلداناً ذوا السيادة ميحيط يقبو عالمي .

ومن منطلق مماثل نحيي إعلان استئناف المفاوضات بين المملكة المتحدة والأرجنتين حول جزر فوكแลند . واد نتذكر كفاحنا ، تحت إصداراتنا الأرجنتينيين على الامتناع عن أي اجراء من شأنه أن يمس مصالح أهالي فوكแลند أو ينتقص من حقوق الشابت في تقرير المصير .

ولا تزال حكومتي تشعر بالقلق الشديد ازاء تقهقر العملية الدستورية وحرمان شعب بينما من حقه في انتخاب حكومة يختارها بحرية . إن قرار القيادة العسكرية بالفاء الانتخابات والقيام بعد ذلك بفرض رئيس اختارته بنفسها كرئيس لدولة بينما يزيد من عزلة ذلك البلد في المجتمع الدولي .

إن التعاون والمداقة بين شعبي بليز وبينما لها تاريخ طويل . وترغب حكومتي في أن تستمر هذه العلاقة . ونذكر بالتضامن الذي أبدته بينما أثناء كفاح بليز في سبيل الاستقلال ، والدور الجوهري الذي قام به الزعيم البيني الراحل الجنرال عمر توريخو من أجل تحقيق استقلال بليز .

وندعو القيادة الحالية في بينما الى التعاون في الجهود الوطنية والإقليمية الرامية الى إرساء إطار للمعوده الى الديمقراطية وحكم الدستور في بينما واقامة آليات لإجراء انتخابات نزيهة في وقت قريب .

إن نجاح الديمقراطية حتى كما يثبت الان في العديد من أنحاء العالم . وندعو القيادة في هايتي الى اتخاذ خطوات محددة على السبيل المؤدي الى الديمقراطية لكي تبين التزامها بإجراء الانتخابات والانتقال الى الحكم الديمقراطي في وقت قريب . ونطلب من جميع قطاعات المجتمع في هايتي التعاون في هذه العملية الهامة .

ونحن الان نركز الاهتمام مرة اخرى على الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وحجم هذه المشكلة العالمية ، بالإضافة الى عواقبها الاجتماعية والاقتصادية ، أصبح الان شاغلا أساسيا من شواغل الامن القومي في العديد من الدول بمنطقةنا ونحن البليزيين نلتزم بشن حملة متضافرة لاستئصال مشكلة المخدرات والانضمام الى الصفوف في العمليات القليمية والدولية التي تهدى الى وضع حد لهذا الخطر الذي يهدد المجتمع .

وفي حين تناقصت زراعة الماريوانا واستعمالها بدرجة كبيرة في بليز ، ندرك الخطير الجديد الناجم عن الاستعمال المتزايد للكراك والكوكايين وكذلك استخدام اراضينا كنقطة عبور للمخدرات غير المشروعة . وفي مواجهة هذه المشاكل تعتمد حكومتي العمل بالتعاون مع الحكومات الصديقة على مستوى مصادرة المخدرات لازالة هذا الخطير الشديد المحيق ببلادنا . وندرك ايضا إذا كان للمخدرات غير المشروعة أن تزال من مجتمعنا ، لا بد من معالجة المشكلة كمسألة تعليمية ايضا . ولهذا سنشن عما قريب حملة كبيرة تستخدم جميع الموارد المتاحة في نظامنا التعليمي لتركيز الاهتمام الوطني على الخطأ المتأملة المترتبة على استعمال المخدرات غير المشروعة . كما نعتمد انشاء مركز لاعادة تأهيل المدمنين على المخدرات ونرحب بالدعم الدولي في هذا المسعى .

ونود أن نسجل تأييدنا للاقتراح ذي الصلة الذي تقدمت به دولة جامايكا الشقيقة في الاتحاد الكاريبي (كاريكوم) الذي يدعو الى انشاء قوة عمل متعددة الجنسيات لمكافحة المخدرات ضمن منظومة الأمم المتحدة . وهذه فرصة طيبة للبلدان للتجمع مواردها وامكانياتها في المجال العسكري ومجال الاستخبارات لمحاربة كارتيلات المخدرات التي تتميز بحسن التنظيم والتمويل وجودة المعدات . ويمكننا أن نقوم بذلك دون انتهاك سيادة أية دولة .

وبالرغم من بعض التقدم والانفراج في التوترات السياسية للصراعات الدائرة بالقارية الأفريقية ، لا يزال النظام العنصري للأقلية البيضاء يواصل عناده ويقطن الأغلبية السوداء المحرومة في جنوب إفريقيا ويستغلها .

لا تزال سيادة الفعل العنصري التي تنتهجها هذه الحكومة الارهابية القائمة على الاستعمار الاستيطاني العقبة الواحة التي تعرقل سبيل السلم والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة . ولا تعتقد بليز أن الفعل العنصري الذي هو جريمة بحق الإنسانية يمكن اصلاحه . ولذلك ، تصر على الاستئصال الكامل لبقايا هذا النظام الذي يمثل اهانة لكل معايير الكرامة الإنسانية . وتستمر بليز في ضم صوتها الى الذين يتذمرون بالفقط بلا هواة على جنوب افريقيا حتى يتحقق أشقاونا وشقيقاتنا التصر مستخدمين كل الوسائل المتاحة في نضالهم العادل والشرعني .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فإننا على ثقة من أن مجلس الامن سيبدل قصارى جهده من أجل أن تقوم جنوب افريقيا بتسريح جميع وحداتها شبه العسكرية ووحدات المفاويير التي لا تزال تعرقل للخطر احراز التقدم السياسي صوب الاستقلال . وحتى في هذه المرحلة الأخيرة ، يتعمد على المجتمع الدولي أن يظل متىقيطاً ليضمن اخفاق جنوب افريقيا في تخريب عملية الانتخابات الديمقراطية في ناميبيا .

وتدرك بليز الحاجة المأمة الى تحقيق توسيع عادلة وشاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي ، الذي تشكل قضية فلسطين جوهره . ولا يمكن تحقيق سلم عادل و دائم في الشرق الاوسط ما لم يتم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به دون المساند بأمن اسرائيل . وفي الوقت الذي تقدم فيه القيادة الفلسطينية بزعامة الرئيس ياسر عرفات مبادرات سلمية هامة ، يتطلع وفدي الى العقد المبكر لمؤتمر السلم الدولي المعنى بالشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الاطراف على قسم المساواة .

وفيما يتعلق بالحالة في لبنان ، يجدونا الامل في ان تراعي كل الاطراف المعنية وقف اطلاق النار الحالى وأن تباح الفرصة للبنان للتعويض عن خسائره الناجمة من الدمار والعنف . وكل ما يريده لبنان أن يترك و شأنه ليجد حلولاً لبنانية للمشاكل اللبنانيّة . ولا يمكن للتدخل الاجنبي إلا أن يعرقل ذلك .

إن المسألة العالمية التي تحتل مركز الصدارة اليوم في العالم هي البيئة . ولا بد للعالم أن يعالج في العقد المقبل على نحو فعال المشاكل الناتجة عن تدهور البيئة بما في ذلك الامطار الحمضية وتلوث المحيطات والثقایات النووية والسممة واستنفاد طبقة الاوزون والتغيرات المناخية . وإن ما يزيد عن ٧٥ في المائة من انبعاث ثاني أكسيد الكربون الذي يمثل السبب الرئيسي في ارتفاع درجات الحرارة في العالم يصدر عن البلدان الصناعية . ولذلك ، فمن الواقع أن المسؤولية الرئيسية عن تقليل الانبعاث تقع على عاتقها . ولدى بليز شواغلها الخامدة بها ، ففتابات الامطار ونظام الشعب المرجانية وما لدينا من نباتات وحيوانات هبات من الله يجب أن نحميها للأجيال المقبلة من البليزيين . ونحن ملتزمون بحماية الموارد الطبيعية والبيئة في بليز من أجل الحفاظ على توازن بيئي متوازن ، ولكننا يجب أن نلتزم بهجا شاملًا ازاء التحدي البيئي . ولا بد لنا أن ننهض بمعززات الحياة البيئية وأن نحميها على نحو كامل عن طريق توسيع نطاق الخيار الاقتصادي والفرص الاقتصادية . فالغقر أشد أنواع التدهور البيئي . ومن المهام البيئية الأساسية التي يجب القيام بها في العقد المقبل تعزيز الزراعة القابلة للامتصاص لتنفيذ شموبنا . ولا بد لنا أن نواجه التحدي البيئي المتزايد عن طريق توسيع نطاق الحرية الاقتصادية . وان التنمية الاقتصادية الحقيقة والدائمة تقتضي بالضرورة الحفاظ على التوازن البيئي .

تتعرض مجتمعاتنا في العالم الثالث لضغوط شديدة في مجال العناية بالاطفال وضمان تكافؤ الفرص للنساء في التعليم والوظائف . وإن قدرتنا يومئذ على توفير القيم والمثل التي سيترشّد بها الجيل المقبل متعدد مجرى الواقع الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين .

ومن سياسة حكومة بليز تدعيم المبادرات العامة والخاصة للنهوض بحقوق الانسان والدفاع عنها ، ولا سيما حقوق الطفل والمرأة . وستنضم بليز ، حالما يتضمن ذلك عمليا ، الى الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ومتضاد عاليها ومتضادها بحكم القانون .

هذا كلّه يتطلّب العمل الان . فقد حان وقت العمل من أجل المستقبل . ولن نتمكن من النهوض بالحرية السياسية ما لم نشهده بالحرية الاقتصادية . ويمكننا أن نتطلع إلى تحقيق نمو أفضل في نفس الوقت الذي نتصف فيه في توزيع ثمار النمو . ويمكننا أن نحقق انتاجاً أكبر وتجارة أوسع إذا ما حررنا الطاقات المبدعة لشعوبنا وأزيلنا الحاجز أمام الاقتصاد العالمي المتكافل . وإذا فعلنا ذلك سوية وعلى نحو فعال ، سيكون بمقدورنا أن ننظر إلى هذا الوقت كمتعطف في بناء عالم أكثر ملماً وعدالة ، عالم جديد وأفضل بكثير تحظى فيه كرامة الإنسان الابدية بالاحترام .

علّقت الجلسة الساعة ١٧/١٥ واستؤنفت الساعة *١٨/١٥البند ٣٩ من جدول الاعمال

قضية فلسطين : مشروع قرار (A/44/L.2/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما أُعلن في جلسة بعد ظهر
الاُمس ستنتظر الجمعية العامة الان ، استجابة للطلب الوارد في الرسالة التي وجهها
الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الامم المتحدة إلى رئيس الجمعية
العامة ، بالنيابة عن الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية (A/44/612) ، في مشروع
القرار الذي عُمِّم بعد ظهر امس في الوثيقة A/44/L.2 ، التي جرى تنقيحها وأصبح رمزاً
الآن A/44/L.2/Rev.1.

وأعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية ليتولى عرض مشروع القرار
المنقح بالنيابة عن الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : بسبب تأخر الوقت
اعذكم بتوكى الاختصار .

لقد سبق لوفد بلادي أن قدّم للرئيس تهنئة بلادي لترؤسه أعمال هذه الجمعية .
ولكنني نتيجة لعلاقات الصداقة التي تربطني به لسنوات عدّة ولعلاقات الزمالة الطويلة
لا يسعني إلا أن أعبر عن اعتزازي شخصياً ، وعن اعتزاز المجموعة العربية به إذ نراه
يترأس أعمال هذه الدورة الهامة .

يطيب لي باسم المجموعة العربية ، التي أتشرف برئاستها لهذا الشهر ، وباسم
الدول المقيدة لمشروع القرار A/44/L.2/Rev.1 ، أن أعرض هذا المشروع على الجمعية
العامة ، مناشداً الجميع الموافقة عليه وتأييده .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فرالسن (النرويج) .

(السيد التريكي ، الجمهورية
العربية الليبية)

لقد مضت سنتان على قيام الانتفاضة الفلسطينية . وقدم الشعب الفلسطيني مئات من الشهداء ، ويقدم يوميا شهداء من أطفال أبرياء ونساء وشيوخ عزل يُقتلون يوميا ويُفتك بهم ، لا لذنب اقترفوه إلا أنهم يرفضون الاحتلال وينشنون الحرية التي ننعم بها جميعا . ولقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات في هذا الخصوص وكذلك مجلس الأمن ، تأهيله عن المنظمات الأقلية والدولية الأخرى ، مطالبة جميعها بوضع حد للاحتلال واحترام الاتفاقيات الدولية ، وخاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

إن مشروع هذا القرار مشروع معقول ومتوازن يؤكد على قرارات سابقة ويدعو إلى إيقاف سفك الدماء والالتزام بالاتفاقيات الدولية ويدين أعمال القتل والإبادة . وللهذا فهو يستحق تأييد الجمعية ومساندتها .

ليس الهدف من القرار الدعاية أو الاستفزاز . فالقرار أملته الظروف المأساوية التي يعيشها شعب فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي . لقد رفع شعب فلسطين غصن الزيتون ليعبر عن السلام وينشد السلام ، ولكن غصن الزيتون استُقبل بالنابالم وأدوات الدمار ، وقطعت يد الطفل الفلسطينية الحاملة لغصن السلام .

السيد التريكي ، الجمهورية العربية الليبية

إن ما يجري هذه الأيام من تعميد لعمليات الإبادة من قبل قوات الاحتلال ، وتعزيز
انتهاكات قوات الاحتلال لحرمة البيوت الفلسطينية والكنائس والمساجد الفلسطينية ،
ومصادرات الأموال ، وهدم البيوت بصورة منتظمة ، أمر يدعو العالم المتحضر ، ممثلاً في
هذه المنظمة الدولية ، إلى أن يقوم باتخاذ الإجراءات ال اللازمة التي من شأنها إيقاف
هذه الأعمال الإنسانية .

ونظراً للحالة المستعجلة والوضع الخطير في الأرض المحتلة ، فإن مقدمي هذا
المشروع ، وهم الدول الآتية ، الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ،
باكستان ، البحرين ، بولندا ، تونس ، الجزائر ، الجمهورية العربية الليبية ،
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ،
السودان ، الصومال ، العراق ، عمان ، قطر ، كوبا ، الكويت ، لبنان ، مالي ،
مالطا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ،
الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، يطلبون إقراره بدون مناقشة ،
وطرحة على التصويت المباشر .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أهنئ السفير غاربا ممثلاً نيجيريا على انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة. فنحن نعرف صفاته القيادية في بلده وفي الأمم المتحدة على حد سواء. لذلك نحن على ثقة من نجاحه في مهمته الشاقة والجسيمة في توجيه أعمال هذه الدورة للجمعية العامة.

منذ عشرة أيام بينما كان وزير خارجية إسرائيل السيد موسى أريئيل يلقي خطاباً هذه الهيئة، قام ممثلو جميع الدول العربية، باستثناء مصر، بإظهار عرض جماعي للاذداء العدائي، وخرجوا جميعهم بفطرة من هذه القاعة. ولو كانوا قد بقوا لسمعوا بصورة مباشرة وزير الخارجية أريئيل وهو يدعو ٣٠ دولة عربية لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل إلى الاجتماع معه ومناقشة كيفية الانتقال من الحرب إلى السلم.

وفي اليوم التالي الموافق ٢٨ أيلول/سبتمبر اتصلت بعثتنا هاتفياً بالبعثات الدائمة لعشرين دولة عربية ذكرت بالإسم في محاولة لتدقيق الاجتماعات والبقاء في الحوار المطلوب . ولا أحد منهم - أكرر ، لا أحد منهم استجاب للدعوة .

وفي الوقت الذي تقوم فيه أقلية ضئيلة من دول الشرق الأوسط بالدخول في عملية دبلوماسية مجدها تستهدف حل مشاكل منطقتنا ، نجد أن الأغلبية العظمى من الدول العربية لديها ، مع الاستفادة ، أفكار أخرى تدور في ذهنها . ولتن كانت جميع هذه الدول ضاللة في خلق هذا الصراع وإدامته ، إلا أنها تتبع لنفسها بشكل ما الاستقرار في تجاهل هذه العملية الدبلوماسية الهشة بلا مبالاة في أحسن الأحوال ، ومحاولات إعاقة هذه العملية في أسوأ الأحوال .

بيد أن الدول العربية تجد في المحافل الدولية القوة الكافية للاندفاع بطيئاً إلى مسار عمل مختلف إلى حد ما ، وهو الحرب السياسية ضد امرأة ضد مبادرة السلم التي طرحتها حكومتها .

إن توقيت مشروع القرار الطقوسي هذا له أهمية خاصة ، وهو خارج عن البيان ، ونواباً واضعيه لا يمكن أن يخطئ فيها أحد . فهو يمثل ممارسة صارخة في العلاقات العامة لها حافز ذو ثقين : أولهما ، القضاء على العملية السلمية في مهدها ؛ وثانديها وهو الأخطر ، إضفاء الطابع المؤسسي على فكرة ي يريدون غرسها في أذهان الجميع ، مؤداها أنه في الوقت الذي يوجد فيه مناخ جديد من التعاون العالمي ، فإن هذا المناخ لا أهمية له بالنسبة للصراع العربي مع امرأة . فهم يريدون أن يسود السلم العالم كله ، عدا منطقة امرأة والشرق الأوسط التي يجب ألا يكون لها أي تعبير من هذا الجهد العالمي لإحياء السلم ، واسمحوا لي أن أوضح ذلك .

في آب/أغسطس اختار وزير الدفاع السوري أن يعلن ما يلي :

"... إننا نريد الحرب مع امرأة لأن ذلك مفيدنا" . (صحيفة "الأنباء"

المقدمة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩)

أو كما قالت الصحيفة السورية الحكومية بمنتهي الوضوح :

(السيد بين ، اسرائيل)

"ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين ، ينفي لا يستمر مثل هذا ... الكيان ... في الوجود" . (صحيفة "الثورة" الصادرة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٩)

وفي الوقت ذاته نرى أن القذافي ، رجل الدولة البارز الذي يتتصدر مهدّنه مقدي مشروع القرار المعروض علينا اليوم ، يذهب إلى أبعد من ذلك في تصريحات شتى أدلّ بها في الأشهر الأخيرة ، إذ يقول :

"نريد تدمير العدو" . (FBIS ، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)

"لا بد من إزالة الكيان الصهيوني" . (صحيفة "نيويورك تايمز" ، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)

"كل فلسطين للفلسطينيين" . (صحيفة "نيويورك تايمز" ، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)
"ينبغي لنا جميعاً أن نكون متطرفين وأن نختار العنف ضدّ الاسرائيليين من أجل تحرير فلسطين" . (FBIS ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)

وأخيراً ، تفوق القذافي على نفسه في مؤتمر عدم الانحياز في بلغراد وأدلى بالتصريح التالي :

"إذا كنتم لا تريدون إعطاءهم الازان واللوريـن أو دول البلطيق ... فإن الشعب الفلسطيني سيواصل محاربتهم والقضاء عليهم" .
(٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)

هكذا تكلم القذافي .

ومع ذلك قررت المجموعة العربية مرة أخرى أن تطعن في وثائق تفويض وفد اسرائيل عند طرح تقرير لجنة وثائق التفويض للموافقة في غضون ١٠ أيام . ومن الأمور المشيرة للسخرية أن عضوية اسرائيل في هذه الهيئة المكرمة للسلم والتعايش يجري الطعن فيها من نفس القوى التي تعارض بشدة التعايش السلمي . وما هو أكثر سخرية من ذلك المطلب الخام بعقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة الذي تقدمت به نفس القوى التي تسعى إلى طرد اسرائيل من هذه المنظمة .

إن الحرب السياسية التي يمثلها إجراء الطعن في وثائق تفويض وقد اسرائيل ومشروع القرار المطروح يصاحبها دائماً تصعيد للعنف على الساحة . وعلى ذلك تم شن آخر عمل من أعمال العنف على الأرض ذاتها وعلى كل من يعيشون عليها من أشجار وحيوانات برية وبشر .

في يوم الثلاثاء ١٩ أيلول/سبتمبر تم في واحد من أكثر الضربات الوحشية المعتمدة التي أصابت البيئة في السنوات الأخيرة إحرق غابات جبل الكرمل في حيفا ، ميناء اسرائيل الشمالي ، وتحويلها إلى أرض قفر خامدة ومتلحة نتيجة لذلك الحرائق الوحشي المعتمد . وأدى هذا الحرائق إلى اشتعال ٣٠٠ فدان تقريباً من أقدم الغابات وأجملها وتدمير نحو ٣٥٠ شجرة . وقد أعلنت إحدى المنظمات الإرهابية العربية مسؤوليتها عن هذا الحرائق وقالت بابتهاج :

"إن هذه الحرائق في فلسطين المحتلة كانت أسوأ حرائق في تاريخ اليهود" .

وهذا البيان له أهميته . فإنه يشير إلى حيفا - حيفا - باعتبارها فلسطين المحتلة ، ويتضمن أن النضال ليس فيما يتعلق بحدود إسرائيل فحسب ولكن فيما يتعلق بوجودها ذاته ، ولنحو ضد الإسرائيليين ولكن ضد الشعب اليهودي .

ومنذ أمد طويل تدعو نشرات محطة إذاعة منظمة التحرير الفلسطينية إلى إشمار الحرائق المتعمدة داخل إسرائيل . وقد كشفت تحريضها في الأسبوعين السابقيين للحريق ، داعية الفلسطينيين إلى إحرق الغابات ، والحقول بما في ذلك تعليمات بكيفية القيام بذلك . وكان شعار "بعد الحجارة ، الحريق" يظهر على صفحة الغلاف لمتحف "فتح" الدورية الرسمية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، "فلسطين الشورة" الصادرة في ٣٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وكانت على صفحة الغلاف صورة فوتوغرافية ملونة تمجد إشمار الحرائق عمدا . ان الحرب التي تشنها منظمة التحرير الفلسطينية ضد الأرض ذاتها ، وليس إلا تدميرا من أجل التدمير . وتشير هذه الاعمال الاشتراز البالغ في وقت يتسم بالقلق العالمي إزاء سلامة البيئة .

بينما تبني إسرائيل ، هم يهدون ، وبينما تنمي إسرائيل ، هم يخربون ، وبينما تزرع إسرائيل ، هم يشعلون الحرائق ، وبينما تسعى إسرائيل إلى تحقيق العدالة ، يسعون إلى تصعيد العنف .

ويستمر إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية ضد إسرائيل . ومنذ أن قرر عرفات ، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أن يغير مصطلحاته ، التي بموجبهما ليست أعمال منظمة التحرير الفلسطينية الإرهابية إرهابا ، شهدت إسرائيل موجة مما يزيد على ٢٠ محاولة تسلل قامت بها عصابات منظمة التحرير الفلسطينية . وهذه الهجمات ، بما فيها إطلاق مجموعات لا حصر لها من صاروخ كاتيوشا ، كانت موجهة إلى أحياء إنسانية . وكانت بعض هجمات المواريف وأعمال التسلل بتحريض من سوريا ، من أجل إثارة التوتر على الحدود الإسرائيلية الأردنية . وقد فقد خمسة وسبعون إسرائيلياً أرواحهم في أعمال العنف التي حررت عليها منظمة التحرير الفلسطينية خلال السنتين الماضيتين .

وفي نفس الوقت ، ألقى علاء عرفات بجثث مشوهة لأكثر من ١٣٠ فلسطينياً محلبوا في الشوارع والمساجد والمدارس في يهودا والسامرة وغزة . وهؤلاء هم ضحايا تجاهليهم

مشروع القرار بسهولة - وقد قتلوا لعدم خضوعهم لخط مذلة التحرير الفلسطينية . يدعو مشروع القرار المطروح علينا الى الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين . حماية من؟ هم بالفعل بحاجة الى حماية . الفلسطينيون يقتلهم عمالء مذلة التحرير الفلسطينية بايشع الوسائل الوحشية ، يوميا . ان معظم الهجمات العدائية في يهودا والسامرة وغزة ترتكبها منظمة التحرير الفلسطينية ضد الفلسطينيين .

والقانون الدولي يحمل إسرائيل وحدها المسؤلية عن صيانة النظام العام والامن في الاراضي التي تديرها إسرائيل . ويتجاهل مشروع القرار هذا تلك الحقيقة ويدعى محاولات إسرائيل لقمع العنف . ومع ذلك ، فإن هذه الإدانة متحيزه تماما . ويتبغض بجلاء انه لا يتضمن اية إدانة مهما كانت للجوء المتطرفين الفلسطينيين الى العنف ، ناهيك عن مناشدة ضبط النزاع المتبادل او الدعوة الى الحوار . ان مشروع القرار ، بمحاولته توجيه اللوم الشديد الى إسرائيل لاي إجراء تتخذه بينما يستمر في تجاهل العنف المكثف الذي استوجب هذه الإجراءات ، لا يؤدي الا الى جعل السلم اكثر بعدا .

ورغم عدم المبالغة من جانب معظم الدول العربية ، ورغم الحرب السياسية التي تشنه ، والتي تهدف الى تعطيل عملية السلام ، ورغم تصعيد الإرهاب ، لا تزال إسرائيل ملتزمة بالسعى من أجل السلام . وقد قدمت إسرائيل مبادرة سلام تتضمن أربع نقاط تتعلق الواحدة بالخرى . وكانت تلك المبادرة ترمي الى إحياء السعي من أجل السلام ، كما ثبت من العملية الدبلوماسية التي تجري على أشدهما . وتدعى النقاط الأربع الى ما يلي : جهد إسرائيلي مصري مشترك لبناء سلم شامل في الشرق الأوسط ، على أساس اتفاقات كامب ديفيد ؛ وقيام الدول العربية العشرين - وجميعها في حالة حرب مع إسرائيل - بوقف أعمالها العدائية وبده عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل ؛ جهد دولي لإعادة تأهيل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في يهودا والسامرة وغزة ؛ على الفلسطينيين المقيمين في تلك الاراضي وقد العنف ، والدخول في عملية انتخابات ديمقراطية حرة لاختيار ممثليهم في التفاوض مع إسرائيل ؛ بشأن اتفاق مؤقت ، تتبعه مفاوضات بشأن تسوية دائمة .

والنقطة الاولى - الجهود المصرية الإسرائيلية - يجري تدقيقها الان . وال نقطه الثالثة - إعادة تأهيل اللاجئين - يُعترف على نطاق واسع بأنها نقطة حيوية . والنقطة الرابعة - مفهوم الانتخابات الديموقراطية - يجري إقرارها بقوة في الأرض . والنقطة الثانية وحدها ، التي تحدث على مشاركة الدول العربية ، لا تزال بعيدة المدى . إلا ان إنتهاء حالة الحرب أساس أية عملية سلم . فالسلم وإنتهاء المعاناة في منطقتنا من الواقع إنها يعتمدان على تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب . وليس هناك طريق بديل لدفع عملية السلم في الشرق الأوسط الى الأمام . إن رفع هذه المبادرة يرقى الى رفع السلم . ومشروع القرار هذا ، بكل عباراته البلاغية اللاذعة ، لا يسمح إطلاقا في توخي السلم في منطقتنا . وعلى العكس من ذلك ، فإنه يقصد به ان يكون مضرا . ويبدو ان بعض المشاركين في تقديم مشروع القرار يغفلون تدمير عملية السلم مثل الغابات المحترقة في جبل الكرمل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة الان في

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.2/Rev.1 * .

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

وأذكر الوفود أنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة العدد ٤٠١/٢٤ ، يحدد تعليم التصويت بمدة عشر دقائق ، وي ينبغي ان تلقى الوفود من مقاعدهما .

ستبت الجمعية العامة الان في مشروع القرار A/44/L.2/Rev.1

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، ت Chad ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، أكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطا ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، مدغشقر ، المغرب ، موزambique ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،

بنها ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، إسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، موزايلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، السلفادور ، غرينادا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، أوروجواي ، زائير .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٠ صوتاً مقابل صوتين مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٤٤) * .

الرئيس (ترجمة شهوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان للممثلين

الراغبين في تعليل تصويتهم .

السيد تاخترافانش (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شهوية عن الانكليزية) : لقد صوتت جمهورية إيران الإسلامية لصالح مشروع القرار اعداه عن تأييدها الكامل للانتفاضة الباملة للشعب الفلسطيني . فنحن نعتقد انه ينبغي للمجتمع الدولي ان يبذل كل مافي وسعه لمساعدة الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة وتمكينه

* بعد ذلك أبلغ وفد سانت لوسيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت

مؤيداً .

السيد تاختراشانى ،
جمهوریه ایران اسلامیه

من مواجهة تدابير القمع التي يتخذها النظام الصهيوني . ومن أجل إزالة الأسباب الجذرية للممارسات اللاانسانية والوحشية التي يتعرض لها الفلسطينيون ، يتعمّن توسيع نطاق التدابير الدوليّة في جميع الاراضي الفلسطينيّة .

ان جمهورية إيران الإسلامية لا تعتن بالكيان الصهيوني ، وحيث انه توجد بعض التلميحات في شنایا القرار الى ذلك الكيان ، فان وفد بلادي يرحب في تسجيل تحفظاته في المحضر .

السيد واطسون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف الولايات المتحدة ازاء القضايا التي نحن بصددها هنا معروف للجميع . اننا نشجب جميع اعمال العنف ايا كان مصدرها . وقد طالبنا مرارا وتكرارا بضبط النغم من جانب جميع الاطراف ، من جانب اسرائيل والفلسطينيين على حد سواء . اننا نعتقد ان من واجب اسرائيل ، يومها السلطة القائمة بالاحتلال ، الامتثال لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة . وقد انتقدنا الاعمال التي لا تتماشى وتلك الاتفاقية ، في الوقت الذي نقر فيه بمسؤولية اسرائيل عن حلز القانون والنظم في الاراضي المحتلة . ونحن ندرك الحالة الصعبة السائدة في بيت ماحور ومحنة مكانها . اننا نحث على تخفيف مستوى المواجهة من قبل جميع المعنيين ، وعلى حل المشاكل بالطرق غير العنيفة ، بما في ذلك الحوار والمقابلات .

ان القرار الذي اعتمد توا يعرض وجهة نظر متحيزه عن الحالة الصعبة السائدة في الاراضي المحتلة . ويتضمن هذا القرار ، كبقية القرارات التي اتخذتها الجماعة من قبل ، ادانة عارمة للسياسات والممارسات الاسرائيلية دون ايلاء اي اعتبار للمبادئ السياسية والامنية المعقدة في المنطقة او دائرة العند التي اودت للأسد بخطبته الكثيرين من الفلسطينيين والاسرائيليين .

ان القرارات التي تتضمن عبارات بلاغية متحيزه وغير متوازنة لا تساعده على تخفيف حدة الاوضاع التي ترمي الى وصفها ، ولا تسهم بطريقة عملية في حل المشاكل الكامنة وراءها . بل ان مثل هذه القرارات لا يؤدي إلا الى زيادة الفرقه والتشتت بالمواقد وتسليم الجو .

(السيد واطسون ، الولايات المتحدة الأمريكية)

والولايات المتحدة والاطراف المهمة الاخرى تقوم بجهود مكثفة للدھوف بعملية الحوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين مما قد يؤدي الى اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة واقامة ملام تفاوضي شامل على اساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . هذا ما ينبغي ان تؤيده الجمعية العامة لا القرارات غير المتوازنة .

إن الصراع وصف الدماء في الاراضي المحتلة لن توقفها الاعمال العسكرية المستمرة او عنف المدنيين او اصدار قرارات اخرى من هذا النوع . كما لن تضمن مثل هذه القرارات الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ولا امن دولة اسرائيل . فهذا لن يتحقق الا عن طريق الحوار المؤدي الى تسوية تفاوضية يوافق عليها جميع الاطراف . ان البدء في مثل هذا الحوار ورعايته باعتباره الطريق الى فتح المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين ينبغي ان تظل أولى اولويات من يهتم اهتماما جديا بجسم هذا الصراع المأساوي .

ولهذه الاسباب ، صوتت حكومة بلادي ضد القرار الذي نبحثه اليوم .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت وقد ببلادى لصالح مشروع القرار ، الذي يتضمن مبدأ ما براحت حكومة كندا تؤيده باستمرار . ان كندا تعتقد ان اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب تمثل مكا اساسيا من مكون القانون الدولي يجب تطبيقه دائمآ في الضفة الغربية وفي قطاع غزة . والانتهاكات المستمرة لهذه الاتفاقية من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، ولا سيما الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، امر غير مقبول وليري من شأنه تعزيز آفاق السلم .

لكن حكومة بلادي ، بعد قوله هذا ، ت Amend لأن نعم القرار الذي صوتنا عليه للتصويت يتضمن عناصر اخرى غير مفيدة . فالنهر ، بصورة خاصة ، لا يتر بحدوث اعمال استفزاز وبأن العنف كله لم يكن من جانب واحد . ويؤسفنا ايضا ان اصحاب المشروع اختاروا ، في عدة مواضع ، استخدام صيغة لا تساعد على إيجاد مناخ حسن النية اللازم لتسويير التقدم في عملية السلم .

السيد ميسترسن (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاممية) : موت الوفد

الشيلي مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.2/Rev.1 المعنون "انتفاضة الشعب الفلسطيني" رغم أننا كنا نعتقد أن هذا النص لم يحافظ على المساواة والتوازن اللازمين لمشروع قرار كهذا . ولهذا فقد رغب الوفد الشيلي في الإشارة ، مثلما فعل في العام الماضي ، إلى أن النص كان يجب أن يحتوي على إدانة عامة لكل أعمال العنف التي تقع في الأراضي موضوع القرار ، أيا كان مصدر العنف ، وكذلك على مناشدة جميع الأطراف المعنية ، دون تمييز ، بالاجماع عن اللجوء إلى العنف دفاعا عن المبادئ والأهداف والمصالح التي ترى في الدفاع عنها واجبا يقع على عاتقها .

السيد غروندال (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توضيحا

لتصويت ايسلندا لصالح هذا القرار نود أن نشير إلى بيان وزير خارجية ايسلندا بشأن الصراع العربي الإسرائيلي ضمن كلمته أمام الجمعية يوم الأربعاء الماضي الموافق ٤ تشرين الأول /اكتوبر . لقد قال الوزير إن الحل الشامل والعادل والدائم للصراع العربي الإسرائيلي لن يتحقق ما لم تتحمّل الأطراف عن القيام بآعمال العنف فتبرهن بذلك على رغبتها المخلصة في احراز هدف السلام الدائم . إن خطة اسرائيل بإجراء الانتخابات في الأراضي المحتلة خطوة هامة على درب السعي إلى حل للصراع . وخطة النقاط العشر التي قدمها مؤخرا الرئيس مبارك ، رئيس جمهورية مصر ، لتنفيذ عملية الانتخابات ترحب بها ونؤيدها . لقد قدحت مصر شارة الأمل في الحوار الذي يمكن أن ينقل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من الشوارع إلى طاولة المفاوضات .

السيد ولنسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : موت

استراليا لصالح القرار بشأن انتفاضة الشعب الفلسطيني لأن هذا يتفق والقلق الذي أعربنا عنه مرارا في الماضي إزاء استمرار العنف في الأراضي وإزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي نجمت عن التدابير التي اتخذتها اسرائيل ضد الانتفاضة .

وقد قال وزير خارجية استراليا ، السناتور إفانز ، في كلمته أمام هذه الهيئة إن استراليا دأبت على اتخاذ موقف قوامه أن الجمعية العامة يجب أن تتوجه ،

(السيد ولنكنى ، امتراليا)

عند صياغة قراراتها ، اللهجة الاستفزازية التي تؤدي إلى تفاقم الخلافات وإعاقة جهود صنع السلام بدلًا من أن تدفعها قدما ، وبعف جواب هذا القرار كان التوازن فيها أقل مما يجب أن تكون عليه الحال في هذا الصدد .

تتطلب الحالة في الأراضي المحتلة ، خامة في ضوء التحركات الجارية نحو السلام في الشرق الأوسط ، توجها يسعى إلى التوفيق بين المعامل و إنتهاء العنف من جميع الجهات . و تفهم الحالة في الأراضي المحتلة لا يتطلب الاعتراف بالمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير فقط ، بل وإدراك الوضع التاريخي الذي وجده اسرائيل فيه نفسها منذ تأسيسها الأولى بقرار من هذه المنظمة وادراراً نمط المراجع الدائرة على مر السنوات الـ احدى والأربعين الماضية وادراراً قلقها على أمتها وبقائهما ما دام حقها في العيش داخل حدود آمنة معترف بها ليس مقبولا عالميا . إن المسؤولية الكبيرة التي تواجهها اسرائيل في معالجة الحالة في الأراضي المحتلة تؤكد الحاجة الملحة إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي تكفل حق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة معترف بها ، كما تكفل حقوق الشعب الفلسطيني . ونرى أن أفضل ما يخدم هذه التسوية هو اتخاذ قرارات متوازنة لا استفزازية ، تتخدنا هذه الجمعية لتعبر عن هذه الأهداف وتعززها تعزيزا بناء .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت وفدي

مؤيدا مشروع القرار تماشيا مع قلق حكومتي بشأن الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان في كل أرجاء العالم . وتمويتنا الإيجابي مبني على اعتبارات ذات طابع إنساني .

تعترف المكسيك بحق جميع شعوب المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولا ينكر أحد أن قضية فلسطين جزء أساس من صراع الشرق الأوسط . فالسلام الكامل والمادل والدائيم في المنطقة لا يمكن تحقيقه دون ممارسة الشعب الفلسطيني الكاملة لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى المتكلم الأخير

في معرض تعليل التمويت بعد التمويت .

عمل بالقرارين ٣٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أعطي الكلمة الان لرئيس وفد المراقب عن فلسطين .

السيد قدومي (فلسطين) : سيدى الرئيس ، أنا من يافا وعشت فيها قبل

أن يأتي شارون وبيفن من بولندا إلى فلسطين . فكيف بي أن أنس هذه المدينة ؟ سمعنا أن اريئيل ، وزير خارجية اسرائيل ، قد دعا الدول العربية لمقابلات كان رد الدول العربية ، هذا هو وزير خارجية فلسطين الرجل المعنى . لماذا لم يتصل بفلسطين صاحب القضية ؟

عُودتنا اسرائيل على الكتب والمراوحة . إنهم يأسون ويحزنون لموت الشجر ، أما الموت الإنسان ، الأطفال ، هدم البيوت ، مئات الآلاف من المعتقلين ، الإنسان من أجل الشجر أم الشجر من أجل الإنسان ؟

يسعدني أن أبدأ كلمتي هذه بتهنئة الأخ غاربا ، ابن افريقيا البار ، على انتخابه رئيسا للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . إن تيجيريا تربطها بها ويشعبها علاقات أخوية وحضارية وثقافية عريقة . إننا على ثقة كاملة من أن ما يتمتع به رئيس جمعيتنا السيد غاربا من حكمة وتجربة واسعة ، متجلاته قادر على انجاح أعمال هذه الدورة وتحقيق أهدافها الإنسانية النبيلة .

يسعدني بهذه المناسبة أن أحيا الجمعية العامة على القرار الذي اتخذته بشأن انتفاضة شعبنا الفلسطيني داخل أرضنا المحتلة . وهذا بلا شك يعزز الإرادة الدولية في سعيها لتحقيق السلام وعزمها على تصفية الاحتلال وإزالة الظلم والقهر من عالمتنا المعاصر ، حتى تتمكن شعوب العالم كلها من العيش بحرية وأمن وسلم .

إن ممارسات إسرائيل خلال هذه السنوات الطويلة ، منذ قيامها ، ضد الشعب الفلسطيني ، تؤكد نواياها في استمرار الاحتلال والتلوّع ، ورفع الجهود الدولية لإقامة سلام عادل . إن الكيان الإسرائيلي مدين للعلم المتحدة بوجوده وباستمرار هذا الوجود . والعجيب أن تتذكر إسرائيل لهذه المنظمة ولقراراتها التي أوجبتها وقبلتها عضواً في هذه الهيئة الدولية المؤقرة . سبق لهذه الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي أن أجمعت على مبادرة السلام الفلسطينية ، التي أيدت مضمونها دول عدم الانحياز ، ودول السوق الأوروبية المشتركة ، والدول الاشتراكية ، والدول الاسكتندرافية ، واليابان ، في بيانات معلنة . لكن الولايات المتحدة وأسرائيل ، وهما الدولتان الوحيدتان اللتان لم تستجبَا للإرادة الدولية ، عمدتاً إلى أماليب أخرى بهدف تمييع القضية وتعويم الجهود والمواقف التي تطرحها المجموعة الدولية كي تصل إلى الحل العادل والمتوازن . بل الأكثر من ذلك ، أن الولايات المتحدة قد تجنبت في حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية ، النظر في المسائل الجوهرية للتسوية ، حتى تبقى مقتراحات شامير بإجراء انتخابات شكلية ، وتحت ظل الاحتلال ، وبهدف تكريسه ، هي الخيار الوحيد .

أكداً وأكد العالم معنا أن التسوية السياسية لا بد أن تقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية ، التي في ظلها يمكن أن تجري الانتخابات الحرة الديمقراطية بإشراف دولي محايد ، لتكون مرحلة في تسوية شاملة متكاملة تشمل إجراء مفاوضات بين أطراف الصراع في إطار مؤتمر دولي للسلام تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن . لكن إسرائيل والولايات المتحدة تصران على تجاهل ذلك وتحاولان القفز على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . لا مناص من التفاوض معنا .

إن إسرائيل تقوم بسياسات فاشية عنصرية ضد شعبنا في الأرض الفلسطينية المحتلة ، تهدف إلى ضرب إرادة هذا الشعب ، وتصفية انتفاضته المجيدة ، وتكميم احتلالها البغيض ، وهي تعلم أنها عاجزة عن تحقيق هذا الهدف . فالانتفاضة الفلسطينية

ما زالت مستمرة منذ ٢٢ شهرا ، آخذة في تحقيق الاتجاه بعد الاتجاه بالرغم من رجع عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين في السجون ومصادرات الاعتقال الجماعي كالنازية ، وبالرغم من سقوط مئات مئات الشهداء وألاف الجرحى ، ليس كما قيل ٧٥ اسرائيليا في مئتين ، وفرض الحصار الطويل على المدن والقرى والمخيימות ، وممارسة سياسة التجويع والسلب والنهب ، كما هي الحال في مدينة بيت ماجور التي اعترف مندوب الولايات المتحدة بما يقوم به الاحتلال فيها - هذه المدينة الصامدة التي عممت ملطات الاحتلال إلى حصارها قبل أيام ، ونهب محتويات بيوت المواطنين والمتأجر والمعامل فيها ، بما لا تقل قيمته عن ٣ ملايين من الدولارات . إن هذه الممارسات لا يمكن أن تغيبنا عن نضاله لطرد الاحتلال الاسرائيلي وتصفيته ، وممارسة سيادته على أرض الدولة الفلسطينية المستقلة التي يعترف بها معظم أعضاء هذه الجمعية الموقرة .

نحن مع السلام العادل ، ومع كل الجهود الدولية الخيرة والمؤلمة لتحقيق تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط ، وجوهره قضية فلسطين . لكننا لا نقبل المرواغة ، لا نقبل المناورة بهدف كسب الوقت لعل سلطات الاحتلال تتمكن من تهدئة الانتفاضة أو احتواها .

ليس أمام اسرائيل إلا خيار واحد ، هو الاعتراف بحقوق شعبنا الوطنية ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، التي من حقها أن تشارك في كل مراحل التسوية على قدم المساواة مع أطراف الصراع الأخرى . يخطئ من يعتقد أن المرونة التي تبديها تشكل ضعفا في موقفنا . نؤكد من موقع الشقة أن شعبنا مصر على الاستمرار في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي ، حتى يقتلع هذا الاحتلال من أرضنا الفلسطينية .

وبالختام ، نقول إننا ، في عصر الانفراج الدولي ، نستجيب بصدق للرغبة السائدة في حل المشاكل الإقليمية بالطرق السلمية . ولقد سبق أن أعلنا ذلك من خلال مبادرتنا السلمية التي أقرها مجلسنا الوطني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي - عام ١٩٨٨ ، والتي أعلنتها الأخ ياسر عرفات في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة في جنيف .

وبالرغم من مماطلة الولايات المتحدة ومراوغة إسرائيل ، فيما زلتنا على استعداد كامل لدعم الجهود الدولية المخلصة الهدافة إلى تحقيق السلام القائم على العدل .

وفي الختام ، نكرر باسم منظمة التحرير الفلسطينية شكرنا العميق لكل الدول الأعضاء التي صوتت لصالح مشروع القرار A/44/L.2/Rev.1 الذي اعتمدته الجمعية العامة . كما أن شعبنا الفلسطيني المناضل يقدر لكم هذا الموقف التضامني مع قضيته ونضاله العادل . كما لا يفوتنا أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، على جهوده المتواضلة لإنجاح السلام والعدل في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم أجمع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى المتكلم الأخير في جلسة هذا المساء . وأذكر الأعضاء بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر البيانات التي يُدلّى بها ممارمة لحق الرد على عشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية ، وتدلى بها الوفود من مقاعدهما . وقد طلب المراقب عن جامعة الدول العربية الإدلاء ببيان لممارمة حق الرد . وأعطيه الكلمة وفقاً لقرار الجمعية العام ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٠ .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لم تكن لدى جامعة الدول العربية النية للدلاء ببيان ممارسة لحقها في الرد لأننا نعتبر أن الأصوات المائة والأربعين التي أعطيت لصالح القرار تشكل في حد ذاتها ردًا قاطعاً على الوفد الإسرائيلي . ومع هذا ، هناك نقاط قدمها الوفد الإسرائيلي لا تتفق بأي شكل مع المضمون والجوهر والأمور التي دفعت مقدمي مشروع القرار إلى طرحه أمام الجمعية .

أولاً ، اسمحوا لي أن أؤكد أن الدول العربية في حالة حرب ، وأن الحيل التي استخدمها الإسرائيليون في الاتصال بالبعثات الدائمة للدول العربية استعملت بافتراء أن المجتمع العالمي لا يفهم حقاً أساليب تلك الاعمال التي تجري في الخفاء والتي لا يراد بها إلا تسجيل النقاط ، كما لو أن للإسرائيليين الحق في أن يديروا الأمور على هواهم حينما يصبح سلوك إسرائيل محل تساؤل . واسرائيل آخر من له الحق في إعطاء الدروس في السلوك المتحضر ومحاولة إقامة العلاقات مع الآخرين خاماً وتحن ثرى مغيريها ومرتزقتها في جميع أنحاء العالم ، كما يتجلّى بوضوح في الاتجار غير المشروع بالمخدرات في كولومبيا .

ولاقلها بصراحة تامة : إن الدول العربية في حالة حرب مع إسرائيل ، لأن إسرائيل لا تزال قوة محتلة في أراضي عربية ، بما في ذلك الأرض الفلسطينية . وما دامت تلك الأرض تحت الاحتلال ، والشعب الفلسطيني غير قادر على ممارسة حقه في تحرير المصير ، بما في ذلك حقه في إقامة هيكل ومؤسسات دولته المستقلة ، فإن حالة حرب ستظل مستمرة .

والهدف من ذلك المساعدة على تحقيق سلام شامل وعادل . فتحن إذا ما أوقفنا حالة حرب هذه ، بينما حقوق الفلسطينيين لا تزال منكرة ، والأراضي العربية في مرتفعات الجولان وفي جنوب لبنان محتلة ، فإننا سنكون قابليين للمفاوضات بشكل من أشكال الإملاء ، لأن المفاوضات من أجل السلام تحت تهديد الاحتلال تشكل انتهاكاً للحقوق الوطنية والإنسانية الأساسية للفلسطينيين ولسيادة الدول العربية وسلامتها الإقليمية .

ولذلك ، فإن المناداة الاسرائيلية بپانهاء حالة الحرب كانت شرك ، وعدم وقوعنا في ذلك الشرك يشكل ، في رأي الاسرائيليين ، تدبيرا من تدابير مواملة حالة الحرب ومعاداة السلام .

منذ أيام قليلة ، ناقشنا ، في المجموعة العربية ، كما نفعل كل عام ،
الاعتراض على وثائق تفويض الوفد الإسرائيلي . ولم يكن هذا لإعاقة السلام ، وإنما لوضع
في مجل التاريخ حقيقة أن وثائق تفويض الوفد الإسرائيلي تصدر من القدس المحتلة ،
التي أعلن أن احتلالها لاغ وباطل ، المرة تلو المرة ، في مسلسلة من قرارات الأمم
المتحدة . وفضلا عن ذلك ، طالما ظلت إسرائيل غير منصاعة للكل الإجمالي من قرارات
الأمم المتحدة ، فإنه يتبعنا علينا أن نضع في مجل التاريخ معارضتنا لوثائق تفويض
دولة إسرائيل في الجمعية .

لقد بدأ الممثل الإسرائيلي يقول إنه مع أن هناك احسانا عالميا بالتعاون ،
فيائنا نريد أن نستثنى من ذلك النزاع العربي الإسرائيلي ، وأريد أن أرد بوضوح تام
أننا نشهد نحو الانفراج بين الدولتين العظميين ، ونشهد العديد من النزاعات
الإقليمية وقد حلت وفقا لقرارات الأمم المتحدة وعن طريق آلية الأمم المتحدة . وذلك
هو السبب في اصرارنا على استخدام مناخ التعاون العالمي هذا لحل النزاع العربي
الإسرائيلي ، وذلك هو الذي أدى بالدول العربية والغالبية العظمى من الدول الأعضاء
في الأمم المتحدة إلى الدعوة إلى إقامة آلية مؤتمر دولي لحل جميع المسائل المترتبة
على النزاع العربي الإسرائيلي ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة . إن مطالبتنا بمؤتمر
دولي إنما هي تمثّل بالشكل العالمي للتعاون . إن إسرائيل وجنوب إفريقيا وحدهما
تحديان قرارات الأمم المتحدة وتشكوان وتقدمان على جميع أنواع الحيل ، كالانتخابات
المزعومة التي اقترحها السيد شامير ، والتي لا يراد بها إلا اختطاع الحقوق الوطنية
المعترف بها للشعب الفلسطيني لقرارات المجالس البلدية . لكننا لم نسقط في شرك تلك
الانتخابات المزعومة ، التي لا يعترف بارض فلسطين بموجبها كارض ، ولا بالفلسطينيين
كاملة وكبيولة مؤسسة يمكن أن تقوم . إن إسرائيل ظلت طوال السنوات العشرين الأخيرة

وأكثر ، مصرة على عدم الاعتراف بأن وجودها في الضفة الغربية وغزة والقدس ومرتفعات الجولان يشكل احتلالا . وقد قال الممثل الإسرائيلي إنه بموجب اتفاقية جنيف والقانون الدولي ، للأسرائيليين الحق في أن يكونوا المسؤولين الوحديين على الأراضي الخاضعة للإدارة المزعومة . فلماذا لا يسمى الأراضي المحتلة ، بينما توضع اتفاقية جنيف بجاء أن القانون والنظام والتدابير الأمنية الأخرى من المفترض أن تمارس في أراضي محتلة ؟

وما دامت إسرائيل لا تعترف بأنها دولة محتلة وتحتفظ بحقها فيضم لتخوض مواصلة فرض هيمنتها على المنطقة ، فإنها تتظل في وضع التحدي الكامل للقانون الدولي والمجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

وفي محاولة من الممثل الإسرائيلي للتشاور ، قال إنه بينما إسرائيل تبني فيانا - نحن الفلسطينيين - ندمر . بطبعية الحال إسرائيل تبني ، إنها تبني مستوطنات غير مشروعة في الأراضي المحتلة لتفرض على الثقافة السكانية الوطنية للشعب الفلسطيني . إنها تهدم مساكن الفلسطينيين ، كما فعلت في بيتيا وفي بيت ماحور منذ أيام قليلة . إنها تخطط لإنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة وتشغل نيران المقاومة للاحتلال .

إنه يقول إن إسرائيل تسعى إلى السلام ، إنه سلام استسلام شعب فلسطين ، وليس سلام المساواة والكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني ، إن شعره المزعوم ينفي أن يطبق في أدغال الأيديولوجية الصهيونية التي احتفظت بنهجها العنصري الخالص إزاء الشعب الفلسطيني بعدم اعترافها به .

إننا نأمل أن يضع هذا البيان حدا للاعب البهلوانيات اللغوية التي تمكنت إسرائيل من تطويرها والوصول بها إلى حدتها القصى بغية تحويل انتباه المجتمع الدولي عن انتهاكاتها الواضحة لحقوق الإنسان وللسيادة الإقليمية في الدول العربية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أذكر الأعضاء بأن النظر في

البند ٣٩ من جدول الأعمال سيستأنف في وقت مناسب خلال هذه الدورة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠